

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسسيوط
المجلة العلمية

الآراء والأبنية الصرفية الضعيفة في أشهر مؤلفات
القرن السابع الهجري بين ابن يعيش تـ(٦٤٣هـ)،
وابن عصفور تـ(٦٦٩هـ)، والرضي تـ(٦٨٦هـ)
دراسة في ضوء المعايير الصرفية

*The Weak Opinions And Linguistic Morphology In The
Seventh Century By Ibn Ya'ish (D. 643) Ibn Asfour (D. 669
AH) Al-Radhi (D. 686) As A Model. Individual And Society*

إعداد

د/ عبير عبد القوي محمد عبد الغني

المدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

جامعة الأزهر بني سويف

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الرابع - نوفمبر)

(الجزء الخامس (١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م))

التريقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

الآراء والأبنية الصرفية الضعيفة في أشهر مؤلفات القرن السابع الهجري بين ابن يعيش تـ(٦٤٣هـ)، وابن عصفور تـ(٦٦٩هـ)، والرضي تـ(٦٨٦هـ) دراسة في ضوء المعايير الصرفية

عبير عبد القوي محمد عبد الغني

قسم اللغويات، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات، بني سويف، جامعة
الأزهر.

البريد الإلكتروني: AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

الملخص:

يُلقي البحث الضوء على الآراء والأبنية الصرفية الضعيفة في حقبة زمنية
سجلت تناقضات شتى وهي القرن السابع الهجري، في ضوء المعايير الصرفية
المتعارف عليها لدى الصرفيين، فالضعيف نجده أحياناً لغة لقوم من هؤلاء العرب،
خالفت ما عليه جمهرة العرب، أو ورد في الشعر خاصة وهو محل الضرورات، أو لم
يرد في المسموع عنهم، أو أنه خارج عن استعمال العرب الفصحاء وجاء على خلاف
أقيستهم، أو لم يرد في أبنيتهم، وقد جعلت موضوع البحث قائماً على كتب (شرح
الملوكي في التصريف لابن يعيش - الممتع في التصريف لابن عصفور - شرح
الشافية للرضي) من خلال ما أحصيته من مسائل حكم كل منهم عليها بالضعف،
فدرستها دراسة مفصلة، عرضت فيها لأقوال النحاة المختلفة، للوصول إلى الرأي
السديد فيها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدمة بينت فيها الغرض من البحث
والمنهج المتبع فيه، وتمهيد أوجزت فيه الحديث عن التعريف بابن يعيش، وابن
عصفور، والرضي، وأربعة مباحث، المبحث الأول: تناولت فيه تعريف الضعيف لغة

واصطلاحًا، ومعايير حكم العلماء الثلاثة على الضعيف، والمبحث الثاني: تحدثت فيه عن الآراء المصرفية الضعيفة لدى العلماء الثلاثة في ضوء المعايير المصرفية، والمبحث الثالث: تحدثت فيه عن الأبنية المصرفية الضعيفة لدى العلماء الثلاثة في ضوء المعايير المصرفية، والمبحث الرابع: تحدثت فيه عن أوجه الاتفاق والاختلاف في الحكم بالضعف وفي معايير الحكم بالضعف بين العلماء الثلاثة، وأردفت ذلك بخاتمة وضحت فيها أهم النتائج ، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الآراء المصرفية الضعيفة ، الأبنية المصرفية الضعيفة، القرن السابع الهجري، ابن يعيش، ابن عصفور، الرضي.

The Weak Opinions And Linguistic Morphology In The Seventh Century By Ibn Ya'ish (D. 643) Ibn Asfour (D. 669 AH) Al-Radhi (D. 686) As A Model

Abeer Abdel kawy Mohammed Abdel Ghany

the Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for
Women, Beni Suef - Al-Azhar University.

Email: AbeerAbdelkawy.2277@azhar.edg.eg

Abstract:

The research sheds light on the weak opinions and linguistic aspects during a historical period marked by various contradictions, specifically the seventh century according to morphological perspective .We sometimes find that the weaker expressions are used by a certain group among the Arabs, differing from the majority of them or those terms that appeared in poetry, which is a domain that allows for exceptions, or they are outside the usage of eloquent Arabs and came contrary to their established rules, or they did not fit into their forms. I based my research on the books (explanation of Al-Maluki in Morphology by Ibn Ya'ish- Al-Mumt'i in Morphology by Ibn Asfour - explanation of Al-Shafiya by Al-Radhi) through the issues I have counted, describing each of them as weak, studied it in detail, presenting the various opinions of grammarians to reach a sound conclusion on the matter.

The nature of the research required it to consist of an introduction in which I outlined the purpose of the research and the methodology followed. It is preceded by a background section that includes sections summarizing discussions about Ibn Ya'ish, Ibn 'Asfour, and Al-Radhi, There are four chapters, the first of which defining the concept of 'weak' both linguistically and in terminology, as well as the criteria used by the three scholars to assess the 'weak.' discusses the weak from a morphological perspective according to them, the second addresses the weak morphologically according to them through opinion morphology, and the third examines the weak through linguistic morphologically according to them .The fourth addresses the aspects of the differences and similarities weakness by them.I concluded with a conclusion that clarified the most important findings, followed by a bibliography of sources and references.

Keywords: Weak Opinion Morphologically, Weak Linguistic Morphologically , Seventh Century , Ibn Ya'ish- Ibn 'Asfour- Al-Radhi .

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلَام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، **أما بعد:**

فإن علم الصرف من أجَلِّ علوم العربية، وأغمضها بل هو أشرفها مكانة، وهو ميزان العربية الذي تُعرَف به أبنية الكلمات وأصولها وتصاريفها، وما يعترئها من تغيير بالنقصان أو الزيادة، أو الإبدال والقلب والإعلال وغير ذلك؛ لذا لا يستغني عنه دارس العربية، من هذا المنطلق ارتأيت أن أخوض غمار البحث فيه، واخترت حقبة زمنية سجلت تناقضات شتى وهي القرن السابع الهجري؛ حيث تميز هذا القرن بالتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، وعلى الرغم من كثرة الفتن والحروب والبدع والطرق الصوفية، وانحصار العلم في فئة من المجتمع في هذا القرن، إلا أن جذوة العلم فيه لم تخب، ولم تفقد التميز بمؤلفات كبيرة وعقول منيرة أنارت بإشعاعها دروبًا مظلمة، كان من ضمن هذه المؤلفات في هذا القرن المؤلفات الصرفية ذات القيمة العظيمة، أمثال شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، وشرح الشافية للرضي، وهذه الكتب القيمة لعلماء أجلاء هي مدار بحثي بمشيئة الله تعالى، واخترت دراسة الآراء والأبنية الضعيفة فيها في ضوء المعايير الصرفية، فنحن نعرف أن كلام العرب فيه الفصيح والأفصح، وفيه دون ذلك كالضعيف والرديء والقبيح والمتروك والمجهول، وفصاحة الألفاظ ترجع إلى كثرة استعمال العرب لها، وشيوعها على الألسن، والضعيف نجده أحيانًا لغة لقوم من هؤلاء العرب، خالفت ما عليه جمهرة العرب؛ لذا لا ينبغي إهداره أو الحيف عليه؛ لا سيما أنه قد جاء كثير من هذه اللغات في القرآن الكريم بقراءته المختلفة، وإذا تتبعنا تلك المفردات التي قالوا عنها ضعيفة أيضًا وجدناها إما أنها وردت في الشعر خاصة وهو محل الضرورات، أو أنها خارجة عن استعمال العرب الفصحاء وجاءت على خلاف أقيستهم، أو لم ترد في أبنيتهم، أو

مخالفة لقواعدهم الكلية المصرفية من هنا آثرت أن أدرس الضعيف صرفياً لديهم، ف جاء بحثي بعنوان: (الآراء والأبنية المصرفية الضعيفة في القرن السابع الهجري بين ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي دراسة في ضوء المعايير المصرفية)، خاصة أنّ هؤلاء العلماء لهم مكانة عالية في مجال اللغة والأدب، وكان جل اعتمادهم في احتجاجهم لمسائلهم المصرفية على الأصول النحوية.

سبب اختيار الموضوع: دراسة الضعيف عند هؤلاء العلماء الأجلاء الذين لهم باع طويل في علوم اللغة والأدب، كما أنّه على حد علمي لم يدرس أحد الآراء والأبنية المصرفية الضعيفة عند هؤلاء العلماء ولا غيرهم في هذا القرن، فأردت أنّ ألقى الضوء عليه.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى بيان المقصود من الضعيف لغة وعند أهل هذه الصنعة، ودراسته في هذا القرن الذي تميز بالتغيرات الثقافية والسياسية والاجتماعية، كما يهدف البحث إلى التعرف على المعايير التي حكم كل من ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي على هذه الآراء والأبنية بالضعف من خلالها.

الدراسات السابقة:

لم أجد - فيما أعلم - من قام بدراسة الآراء والأبنية المصرفية الضعيفة في هذا القرن عند ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي خاصة، ولكن هناك دراسة أخرى للضعيف عند سيبويه وموقف النحاة منه للدكتور/أنور راکان شلال - مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية بالعراق ٢٠١٥م، ويحوي ستة عشر مسألة نحوية، ومسألة صرفية واحدة.

وقد اتبعت المنهج الاستقرائي في تتبع وجمع المسائل المصرفية التي حكم عليها ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي بالضعف في كتبهم المصرفية السالفة الذكر - قدر

المستطاع - ثم اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، وتوضيح موطن الضعف فيها مزيلة المسألة برأبي فيها.

وقد استعنت في هذا البحث بالعديد من المصادر الصرفية، والنحوية، والمعجمية، إلى جانب كتب القراءات، وإعراب القرآن، حسبما اقتضته طبيعة البحث؛ استقصاءً للفائدة من جميع جوانبها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتألف من مقدمة بينت فيها الغرض من البحث والمنهج المتبع فيه، وتمهيد وجاء بعنوان نبذة مختصرة عن العلماء الثلاثة، وفيه ثلاثة مطالب، **المطلب الأول**: ابن يعيش، **والمطلب الثاني**: ابن عصفور، **والمطلب الثالث**: الرضي، وأربعة مباحث، **المبحث الأول**: تناولت فيه تعريف الضعيف لغة واصطلاحًا، ومعايير حكم العلماء الثلاثة على الضعيف، **والمبحث الثاني**: الآراء الصرفية الضعيفة في نظر العلماء الثلاثة دراسة في ضوء المعايير، **والمبحث الثالث**: الأبنية الصرفية الضعيفة في نظر العلماء الثلاثة دراسة في ضوء المعايير، **والمبحث الرابع**: تحدثت فيه عن أوجه الاتفاق والاختلاف في الحكم بالضعف وفي معايير الحكم بالضعف بين العلماء الثلاثة، وفيه مطلبان، **المطلب الأول**: أوجه الاتفاق، **والمطلب الثاني**: أوجه الاختلاف، وأردفت ذلك **بخاتمة** وضحت فيها أهم النتائج، مذيلة إياها بثبت للمصادر والمراجع.

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود: (٨٨).

التمهيد

نبذة مختصرة عن ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ابن يعيش:

هو يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، موصلي الأصل، مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي، كان ظريفا محاضرا، كثير المجون، مع سكينه ووقار، له في ذلك نوادر^(١)، قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربي النيروزي، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد بن عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد ابن الطرسوسي وخالد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي، وغيرهم، وحدث بحلب وكان فاضلاً ماهراً في النحو والتصريف، رحل من حلب في صدر عمره قاصداً بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مديدة وسمع الحديث بها، ثم رجع إلى حلب، ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي الإمام المشهور وسأله عن مواضع مشكلة في العربية، فأبدى الشيخ إعجابه بعلم ابن يعيش وفنطته وكتب

(١) ينظر وفيات الأعيان (٤٦٧-٥٣)، بغية الوعاة (٣٥١/٢)، كشف الظنون (٤١٢، ١٧٧٥)، هدية العارفين (٥٤٨/٢)، الأعلام (٢٠٦/٨).

له خطه بمدحه والثناء عليه، ووصف تقدمه في الفن الأدبي^(١)، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَانْتَفَعَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ حَلَبٍ وَغَيْرِهَا، مِنْهُمْ: ابْنُ عَمْرٍو الْحَلَبِيُّ (٦٤٩هـ)^(٢)، وَابْنُ مَالِكِ الْأَنْدَلُسِيِّ (٦٧٢هـ)^(٣)، وَابْنُ رَزِينِ الْحَمَوِيِّ (٦٧٦هـ)^(٤)، وَأَبُو بَكْرٍ الشَّرِيشِيِّ (٦٨٥هـ)^(٥)، وَابْنُ النَّحَّاسِ (٦٩٨هـ)^(٦)، وَغَيْرُهُمْ، صَنَّفَ: شَرْحَ الْمَفْصَلِ، شَرْحَ تَصْرِيفِ ابْنِ جَنِيِّ، مَاتَ بِحَلَبٍ سَحْرًا فِي الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتْمِائَةَ^(٧).

المطلب الثاني: ابن عصفور:

هُوَ عَلِيُّ بْنُ مُؤَمِّنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْعَلَّامَةِ ابْنِ عَصْفُورِ النَّحْوِيِّ الْحَضْرَمِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ حَامِلِ لِيَاءِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْأَنْدَلُسِ أَخَذَ عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّبَّاجِ ثُمَّ مِنَ الْأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيِّ الشَّلُوبِيِّ، وَتَصَدَّرَ لِلإِشْتِغَالِ مُدَّةً، لِأَزْمِ أَبِي عَلِيِّ نَحْوًا مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ إِلَى أَنْ خَتَمَ عَلَيْهِ كِتَابَ سِيَبَوِيِّهِ فِي نَحْوِ السَّبْعِينَ طَالِبًا، وَكَانَ أَصْبَرَ النَّاسِ عَلَى الْمَطَالَعَةِ لَا يَمَلُّ مِنْ ذَلِكَ، وَأَقْرَأَ بِإِشْبِيلِيَّةٍ وَشَرِيشٍ وَمَالِقَةَ وَلُورَقَةَ وَمَرْسِيَةَ، قَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُؤَخِّذُ عَنْهُ سِوَى مَا ذَكَرَ يَعْني الْعَرَبِيَّةَ وَلَا تَأْهَلُ لِغَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ: وَلَا تَعَلَّقْ لَهُ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ وَلَا الْفِقْهِ وَلَا الْحَدِيثِ، وَكَانَ يَخْدُمُ لِلْأَمِيرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي زَكَرِيَاءِ الْهَنْتَاتِيِّ صَاحِبِ تُونِسِ، وَلِدَ سَنَةَ سَبْعِ

(١) ينظر وفيات الأعيان (٤٦/٧-٥٣).

(٢) ينظر بغية الوعاة (٢٣١/١).

(٣) ينظر السابق (١٣١/١).

(٤) ينظر رفع الإصر عن قضاة مصر (٣٥٦).

(٥) ينظر بغية الوعاة (٤٤/١).

(٦) ينظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (٢٤٨/٧).

(٧) ينظر بغية الوعاة (٣٥١/٢-٣٥٢).

وَتِسْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةَ بِإِسْبِيلِيَّةٍ وَمَاتَ بَتُونَسَ فِي رَابِعِ عَشْرِينَ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَلَاثِ
وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِائَةَ وَقِيلَ سَنَةِ تِسْعِ وَسِتِّينَ وَسِتِّ مِائَةَ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ الْوَرَعِ، وَمَنْ
تَصَانِيفُهُ: كِتَابُ الْمُتَمَعِّ، وَكِتَابُ شَرْحِ الْجَمَلِ، وَكِتَابُ الْمِفْتَاحِ، وَكِتَابُ الْهَلَالِ، وَكِتَابُ
الْأَزْهَارِ، وَكِتَابُ إِنْارَةِ الدِّيَاغِيِّ، وَكِتَابُ مُخْتَصَرِ الْعُرَّةِ، وَكِتَابُ مُخْتَصَرِ الْمُحْتَسِبِ،
وَكِتَابُ مَفَاخِرَةِ السَّالِفِ وَالْعِذَارِ، وَكِتَابُ الْمُقَرَّبِ فِي النَّحْوِ يُقَالُ إِنَّ حُدُودَهُ مَأْخُودَةٌ مِنْ
الْجَزُولِيَّةِ وَزَادَ فِيهَا مَا أُورِدَ عَلَى الْجَزُولِيَّةِ وَهُوَ نَسَخَتَانِ، وَكِتَابُ الْبَدِيعِ شَرْحِ
الْجَزُولِيَّةِ، وَشَرْحُ الْمُتَنَبِّيِّ، وَسِرْقَاتُ الشُّعْرَاءِ، وَشَرْحُ الْأَشْعَارِ السِّنِّيَّةِ، وَشَرْحُ الْمُقَرَّبِ،
وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ وَهَذِهِ الشُّرُوحُ لَمْ يَكْمُلْهَا وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ^(١)، رَوَى عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَذْرَةَ^(٢)، وَأَخَذَ عَنْهُ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ رِمَانَ التُّونِسِيِّ^(٣)، وَالْمَالِكِيُّ
الْمَعْرُوفُ بِالشُّلُوبِيِّينَ الصَّغِيرِ ت ٦٦٠هـ^(٤)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ
خَضْرَتِ ٦٧٤هـ^(٥)، وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ التَّمْلَسَانِيَّ ت ٦٩٩هـ^(٦)،
وَيَحْيَى بْنَ أَبِي بَكْرٍ الْغَمَارِيِّ ت ٧٢٤هـ^(٧).

المطلب الثالث: الرضي:

هو محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل
استرأباد (من أعمال طبرستان) ، السمنائي نزيل النجف (رضي الدين) نحوي، صرفي،

-
- (١) ينظر الوافي بالوفيات (١٦٥/٢٢-١٦٦)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (٢١٨-٢١٩)، بغية الوعاة (٢١٠/٢)، الأعلام (٢٧/٥).
 - (٢) ينظر الذيل والتكملة (٤١٤/١).
 - (٣) ينظر بغية الوعاة (١٧٢/٢).
 - (٤) ينظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (٢٨٠)، بغية الوعاة (١٨٧/١).
 - (٥) ينظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٢٠٠/١).
 - (٦) ينظر المصدر السابق (٢٠٢/١).
 - (٧) ينظر بغية الوعاة (٣٣١/٢).

متكلم، منطقي، من آثاره: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة، فهو صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها ، جمعا وتحقيقا ، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة ، واختيارات جمّة ، ومذاهب ينفرد بها ؛ ، فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمئة^(١)، ولم يكن حظ الرضي في التراجم كبيراً؛ إذ لم يُعرف من حياته سوى النزر اليسير، فلم تأت المصادر بزيادة في ترجمته على ما ذكره السيوطي في البغية.

(١) ينظر بغية الوعاة (١/٥٦٧)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١/١٧٠)، شذرات الذهب (٧/٦٩١)، الأعلام (٦/٨٦)، معجم المؤلفين (٣/٢١٣)، هدية العارفين (٢/١٣٤).

المبحث الأول: مفهوم الضعف، ومعايير الحكم بالضعف لدى العلماء الثلاثة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بالضعف لغة واصطلاحاً:

الضعيف في اللغة كما قال الخليل: ضَعْفَ يَضْعُفُ ضَعْفًا وَضُعْفًا، وَالضُّعْفُ : خلاف القوة، وَيُقَالُ : الضَّعْفُ فِي الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ وَالضُّعْفُ فِي الْجَسَدِ، وَيُقَالُ : هُمَا لُغْتَانِ جَائِزَتَانِ فِي كُلِّ وَجْهٍ^(١).

يقول ابن منظور: "ضَعْفَ يَضْعُفُ ضَعْفًا وَضُعْفًا وَضَعْفَ بِالْفَتْحِ عَنِ اللَّحْيَانِيِّ فَهُوَ ضَعِيفٌ"^(٢)، إذن فد(الضَّعْفُ) بفتح الضاد أو بضمها مع سكون العين، أو فتحها مصدر الفعل (ضَعْفٌ يَضْعُفُ) يدل على خلاف القوة، أو ضد القوة، وكلمة (ضعيف) صفة مشبهة من الضَّعْفِ، وتجمع على (ضُعفاء)، أو على (ضِعاف)، أو على (ضَعْفَى)، و(ضَعْفَةٌ)، و(ضِعَافَى)^(٣).

الضعيف اصطلاحاً: ذُكرت هذه الكلمة في كتب الأقدمين كثيراً ككتب اللغة، والمعاجم، والنحو والصرف، والأدب والبلاغة، ورغم ذلك لم نجد لها ضابطاً معيناً عندهم؛ لأنها أحياناً تأتي في مقابل القوة أو الأقوى^(٤) وأحياناً تأتي في مقابل الحسن^(٥)، وقد يكون الضعف دالاً على القلة في مقابلة الكثرة^(٦)، كما أنه يطلق أيضاً على ما خالف

(١) معجم العين (٢٨١/١)، لسان العرب مادة (ضعف) (٢٠٣/٩).

(٢) لسان العرب مادة (ضعف) (٧٠/٦).

(٣) المصدر السابق مادة (ضعف) (٧٠/٦).

(٤) ينظر الكتاب (٣١٨/٢)، (١٣٣/٣).

(٥) ينظر الكتاب (١٢٠/١)، شرح المفصل (١٢٠/٣).

(٦) ينظر الكتاب (٨٦/١).

القياس^(١)، وقد يطلق على ما استعمل في الشعر خاصة^(٢)، أو على غير الفصيح في اللغة، كما أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: "الضعيفُ : ما انحطَّ عن درجة الفصيح"^(٣)، وتابعه على ذلك الكفوي، والقنوجي، والتهانوي^(٤)، وهذا التعريف يركز على طبيعة المنقول والمسموع: أهو فصيح أم منحط عن درجة الفصيح؟ والفصيح ما استعملته العرب دون المحدثين وكان استعمال العرب له كثيرًا في الأشعار وغيرها^(٥)، وبناءً عليه فالضعيف ما قل استعماله لدى العرب، وذكر الشريف الجرجاني أنَّ الضعيف: ما يكون في ثبوته كلام، كـ(قِرطاس) بضم القاف، في (قِرطاس) بكسرهما، ف(قِرطاس) بالكسر هي الأفصح؛ لمجيئها في كلام المولى - عز وجل - ، أما الأخرى فضعيفة؛ لأنها منقولة عنها وفي ثبوتها شك، وتابعه على ذلك الكفوي^(٦)، وهذا التعريف يركز على ثبوت الرواية وصحة السند، وطبيعة الناقل.

من خلال التعريفات السابقة - والتي كلها متمم للآخر - نلاحظ أنَّ دلالة لفظ (ضعيف) في المنظور النحوي مختلفة ومتعددة، ونستطيع أن نقول أنَّ الضعيف عند النحاة هو وجه لم يرتضه النحوي؛ لعله ما تجعله لا يرتقي إلى درجة القوة أو الكثرة أو الحسن - كما أشرت سابقًا - ولكنه لم يبلغ عنده حد الخطأ فيخطئه؛ لذلك نجد ابن جني يقول: "وكذلك عامَّة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزًا فيه، ولا يمنعك قوَّة القويِّ من إجازة الضعيف أيضًا فإن العرب تفعل ذلك تأنيسًا

(١) ينظر الكتاب (١٠٧/٢)، (١٦٧، ٨١/٣).

(٢) ينظر الكتاب (١٥٤/٢)، الخصائص (٣٦٦/٢)، شرح المفصل (١٣٧/١).

(٣) ينظر المزهري في علوم اللغة (٢١٤/١).

(٤) ينظر الكليات للكفوي (٥٧٥)، البلغة إلى أصول اللغة للقنوجي (٩٩، ٣٣/١)، موسوعة

كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١١١٩/٢).

(٥) ينظر المزهري في علوم اللغة (١٨٥/١).

(٦) ينظر التعريفات للجرجاني (١٤٣)، الكليات للكفوي (٥٢٩).

لك بإجازة الوجه الأضعف لتصحّ به طريقك ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدّ وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلاً ولا عنه معدلاً؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدّوها لوقت الحاجة إليها^(١).

وعلى ذلك نستطيع القول بأنّ الضعيف وجه مأخوذ به من قبل النحاة يلجأ إليه بعضهم إذا لم يجدوا من ذلك بُدّ.

من خلال ما سبق يتضح لنا التناسب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي والذي يدور في محور واحد وهو ما ليس بقوي، واستعملته قلة من العرب.

المطلب الثاني: معايير حكم ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي على الضعيف من خلال ما تناولته من مسائل:

ذكرت فيما سبق أنّ الضعيف ما جاء ضد القوي، أو في مقابل الكثير، أو ما جاء مخالفاً لمقاييس النحاة التي وضعوها من اسقرائهم لكلام العرب، أو في الشعر خاصة والذي هو محل الضرورات، أو يطلق على غير الفصيح في اللغة، أو ما كان في ثبوته كلام: أي أنّه أحياناً يترتب عليه وجود بناء غير موجود في كلام العرب، وقد يكون الضعيف منشأه ضعف الأدلة القائلة بزيادة الحرف، أو ما كان على خلاف قواعدهم الكلية، من خلال ما سبق نستعرض المعايير التي من خلالها حكم كل من علمائنا الثلاثة على الضعيف.

- نجدهم يضعفون الشيء؛ لأنّ السماع لم يرد به، كتضعيف ابن يعيش مذهب الكوفيين في اشتقاق الاسم حيث ذهبوا أنّه مشتق من (الوسم)؛ لأنّه لو كان كما قالوا لكان تكسيره على (أوسام)، وتصغيره على (وسيم)، وذلك لم يسمع عنهم.

(١) ينظر الخصائص (٣/٦٠-٦١).

- نجد أحياناً حكمهم على الشيء بالضعف لمخالفة القياس، كحكم ابن يعيش بتضعيف قول يونس في (لبيك) حين ذهب إلى أن أصلها (لببب) - ثم أبدل من الباء الثالثة ياء، ثم أبدل الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (لبي) ثم إبدال هذه الألف ياء عند اتصالها بالضمير قياساً على ألف (لدى وكلا) عند وصلهما بالضمير - ؛ وذلك لأنها ياء مع الظاهر والمضمر، ولو كانت مثلها لثبتت الألف مع الظاهر وانقلبت مع المضمر، كذلك حكم ابن يعيش بتضعيف مذهب المازني بجواز الإظهار في (تحية) قياساً على (أحياة)؛ وذلك لأن (أحياة) جمع، والجمع فرع الواحد، واجتماع الياءين فيها يزول في الواحد الذي هو (حياة)، بخلاف (تحية) لأنها مصدر، والمصدر أصل، كما أن التاء فيها بدل من ياء (تفعيل) فكأنها جزء من الكلمة فلزمت، فقويت بها الحركة فلزم الإدغام، كذلك ضعف ابن عصفور مذهب الكسائي القائل بإدغام الفاء في الباء في قوله تعالى ﴿ نَحْسِفُ بِهِمْ ﴾^(١) ؛ لذهاب التنفسي الذي في الفاء، كذلك ضعف الرضي مذهب الفراء والأخفش في (أشياء) بأن أصلها (أشيئاء)؛ لأن حذف الهمزة فيها على غير قياس، كذلك ضعف الرضي قلب الواو ألفاً في (يوجل) فنقول: (ياجل)؛ لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء، فقياس (فعل) المكسور العين المعتل الفاء أن يكون مضارعه بالواو قياساً على الصحيح.

- نجدهم يضعفون الشيء لقلته عند العرب؛ كحكم كل من ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي بضعف كون الهاء الثانية في (هناه) أصل؛ وذلك لقلته باب (سلس) عندهم، أيضاً حكم الرضي بضعف قلب الألف في (حبل) ياء

(١) سورة سبأ: آية (٩).

في حال الوقف؛ نقلته، لأنّ ذلك لغة قوم من العرب وليس كل العرب، وأنّ الأكثر بقاؤها على حالها في حال الوقف والوصل، كما ضعف الرضي فك الإدغام في (وتدا) بسكون التاء؛ نقلته، وأنّ الأكثر في المتقاربين هنا الإدغام؛ لاستئصال التاء الساكنة مع الدال، كما ضعف ابن يعيش، والرضي الإدغام في (يقتل) بسكون القاف؛ نقلته؛ لأنّ الإدغام هنا يؤدي إلى التقاء الساكنين القاف مع التاء الأولى، كما أنّه يذهب بالمعنى الذي جاءت التاء لأجله، والأكثر فيه فك الإدغام.

- نجدهم يضعفون الشيء أيضًا لمجيئه في الشعر فقط ضرورة، كحكم ابن عصفور بقلّة بناء (فعل) مكسور الفاء والعين، ك(إطل)؛ لمجيئه في الشعر خاصة.

- أيضًا نجدهم يحكمون بضعف الشيء، لكونه غير فصيح؛ كحكم ابن عصفور بقلّة (حبرة) بكسر الفاء والعين، وأنّ الفصيح فيه (حبرة) بكسر الفاء وسكون العين.

- قد يكون حكمهم بالضعف على الشيء لأنّ القول به يترتب عليه وجود وزن غير موجود في كلام العرب، كحكم ابن يعيش بضعف القول بأصالة الميم في (مؤق)؛ لأنّه يترتب عليه وجود وزن غير موجود في كلام العرب وهو (فعل)، وجعله من مزيد الثلاثي ووزنه (مُفعل).

- أحيانًا نجدهم يحكمون بأصالة الحرف؛ لأنّ دليل زيادته ضعيف، كحكم ابن عصفور بأصالة النون في (نبراس) ووزنه (فعال)؛ لأنّ الاشتقاق الذي هو دليل زيادته ضعيف، كما أنّ القول بزيادته يؤدي إلى وجود وزن غير موجود في كلام العرب وهو: (نفعال)، كذلك حكم بأصالة النون في (نفرجة)؛ لأنّ الاشتقاق الذي هو دليل زيادته ضعيف.

المبحث الثاني: الآراء الصرفية الضعيفة في أشهر مؤلفات القرن السابع الهجري الصرفية لدى العلماء الثلاثة في ضوء المعايير الصرفية

ويشتمل على المسائل التالية:

- زيادة الهاء.
- أصل (لبيك).
- أصل الهاء الثانية في (هناه).
- إبدال تاء الافتعال من حروف الإطباق.
- اشتقاق الاسم.
- وزن (أشياء).
- قلب الواو ألفاً في (وجل يا جل).
- قلب الألف ياء في (حبل).
- الإدغام في (تحية).
- إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَحَسَفَ بِهِمْ﴾.
- الإدغام في (وتدا).
- الإدغام في (يقتل) بسكون القاف مع سكون أول المدغمين.

- زيادة (الهاء):

الهاء الزائدة يقال لها: (هـاء السكّت)، وإنما قيل لها هاء السكّت؛ لأنه يسكت عليها، وتثبت في الخط؛ لأن الخط مبني على الوقف، والوقف هو السكّت.

والموضع الذي يختصّ بزيادة هذه الهاء: هو أنه إذا أريد الوقف على حركة بناء - وقد علم أنّ الوقف يزيل الحركة - زيدت الهاء لتسلم الحركة ويسكت على الهاء، ولا يجوز أن تزداد هذه الهاء بعد حركة إعراب؛ لأن الإعراب لا يقتضي حركة بعينها؛ فنحن نراه ينتقل فيكون رفعاً ونصباً وجرّاً، فلما لم تتعين حركة إعراب لم يلزم المحافظة عليها، ولما تعيّنت حركة البناء ولزمت طريقة واحدة لزمت المحافظة على لفظها فألحقنا الهاء بعد حركة البناء فقلنا: (كَيْفَهُ) و(أَيْنَهُ) وقلنا في الفعل: (ازمَهُ) و(اغْزَهُ) و(اسعَهُ)^(١).

وهذه الهاء ذكر ابن يعيش أنّ المبرد أنكر زيادتها في غير السكّت، وضعف رأيه هذا؛ حيث قال بعد أن ذكر مواضع زيادتها: "فأمّا إخراج أبي العباس الهاء من حروف الزيادة فواه؛ لأنّها قد زيدت في غير ما ذكرنا، قالوا: (أمهات)، ووزنها (فعلهاات)"^(٢)، كما أشار ابن عصفور إلى ذلك ذاكرة أنّ الصحيح زيادتها ولكن على قلة؛ حيث يقول: "أمّا الهاء فتزداد لبيان الحركة، في نحو: (فه، وارمه)، وزعم أبو العباس أنّها لا تزداد في غير ذلك، ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدّم، والصحيح أنّها تزداد في غير ذلك، إلّا أنّ ذلك قليلٌ جدّاً"^(٣)، أما الرضي فتحدث فقط عن جواز زيادة الهاء^(٤).

(١) ينظر شرح التصريف للثمانيني (٢٧٤).

(٢) شرح الملوكي في التصريف (٢٠١).

(٣) الممتع في التصريف (١٤٨).

(٤) ينظر شرح الشافية (٣٨٤/٢).

ولم يكن ابن يعيش أول من نسب إلى المبرد القول بإنكار زيادة الهاء، بل سبقه إلى ذلك ابن جني، حيث قال: "أمّا أبو العباس فكان يُخرج الهاء من حروف الزيادة ويذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو: (أخشه) و(ارمه) و(هنه) و(لكنه)، وتأتي بعد تمام الكلمة، وهذا مخالفة منه للجماعة وغير مرضي عندنا؛ وذلك أنّ الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكره أبو العباس، فمما زيدت فيه الهاء قولهم: (أمهات) وزنه (فعلها) والهاء زائدة؛ لأنه بمعنى الأم والواحدة (أمهة)"^(١).

فكان ابن جني أول من أنكر ذلك على المبرد، وتبعه على ذلك النحاة كالمرادي، وابن عقيل، والشيوخ خالد الأزهرى، والسيوطي^(٢).

وعلى الرغم من هذه النسبة من العلماء إلى المبرد وجدته في كتابه المقتضب صرّح بأنّ الهاء من حروف الزيادة في باب عقده لحروف الزيادة ومواضعها^(٣).

وفي موضع آخر قال: "فأمّا (أمهات) فالهاء زائدة؛ لأنّها من حروف الزوائد، تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع..."^(٤).

ومن هنا نجد أنّه لا أساس لتضعيف ابن يعيش إنكار المبرد كون الهاء من حروف الزيادة؛ ووصف ابن عصفور كلامه بالزعم؛ لأنّه لم يقل بذلك كما هو واضح من نصه السابق، فالهاء من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة، فالهاء شبيهه بالألف في خفائها وقربها من مخرجها إلا أنها في الجملة تقل زيادتها بحسب بعدها من حروف اللين، وقد زيدت أولاً وحشواً وآخرًا.

(١) سر صناعة الإعراب (٥٦٣/٢).

(٢) ينظر توضيح المقاصد (١٥٤٦/٥)، المساعد (٥١/٤)، التصريح بمضمون التوضيح

(٢/٦٧٧)، الهمع (٤١٣/٣).

(٣) ينظر المقتضب (١٩٤/١).

(٤) المصدر السابق (١٦٩/٣).

معايير الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ جل اعتماد ابن يعيش في تضعيف رأي المبرد، ووصف ابن عصفور كلامه بالزعم على السماع الوارد عن العرب بزيادة الهاء وإن كان على قلة، والله تعالى أعلم بالصواب.

- أصل (لبيك):

(لبيك) من المصادر المنصوبة المحمولة على الفعل المتروك إظهاره؛ وذلك إذا كانت الحال حال تعظيم في خطاب رئيس، وكان اللفظ يُنبئ عن جنس الفعل حُمِل المصدر على الفعل المتروك إظهاره؛ للمبالغة في التعظيم إلى أعلى منزلة على طريق المعنى النادر، فأجري اللفظ على ما يقتضيه ذلك المعنى من ترك التصرف، والتثنية فيه لتضعيف فعل التعظيم حالاً بعد حال، مع أن معناه من طريق حقيقته يقتضي التعظيم^(١).

و(لبيك) من المصادر التي بها تداخل في أصلها، هل من (ل ب ب) أو (ل ب ي) في قول القائل: (لَبَيْكَ وَلَبَّيْهِ) أي: لزوماً لطاعتك، أو أنا مقيمٌ عليها، كما أنّ بها خلاف بين أفرادها وتثنيتهما، وقد تحدث ابن يعيش عن هذا الخلاف، وردّ قول يونس ووصفه بالضعف؛ حيث يقول: "وقد ذهب قوم إلى أنّ قولهم: (لَبَّيْتُ بِالْحَجِّ) أصله عنده (لَبَّيْتُ): (فَعَلْتُ)، من قولهم: أَلَبَّ الرجل بالمكان، إذا أقام به، والصحيح عند المحققين أنّه مشتق من لفظ (لَبَّيْكَ)، كما قالوا: (سبجل) من: سبحان الله، و(هيلل) من: لا إله إلا الله، فالياء في (لَبَّيْتُ) هي الياء في (لَبَّيْكَ) نفسها، وقال يونس في (لَبَّيْكَ): إنّ أصلها: (لَبَّيْب)، على وزن (فَعَلَل) ولا يحمله على (فَعَل) كقبم، وخصم؛ نقلته في الأسماء، ثم أبدل من الباء الثالثة ياء للتضعيف، فصار (لَبَّيْ)، ثم أبدل من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار (لَبَّي)، ثم قلبها ياء مع كاف الضمير، كما

(١) ينظر المخصص لابن سيده (٤/١٥٥).

تقلب ألف (لدى)، و(كلا)، وهو قول واه؛ لأنه لو كان مثل (لدى) و(كلا) لثبتت الألف مع الظاهر، وانقلبت مع المضمّر، فلما كانت ياء مع الظاهر والمضمّر دلّ على خلاف مذهبه، ومذهب الخليل وسيبويه أنّ (لبيك) مثنى ك (سغديك)، ووزنه (فعليك)، واشتقاقه من: ألبّ بالمكان، إذا أقام به، ومعناه: إقامة بعد إقامة على الطاعة^(١)، وحكم ابن عصفور بفساد الوجه السابق، وبأنّه قد سمع (لبّ)، ولم يسمع (لبي) اسمًا^(٢)، وذكر الرضي أنّ قول يونس ليس بوجه^(٣).

هنا نجد العلماء الثلاثة لم يرتضوا قول يونس، وإن كان كل منهم عبر عن ذلك بلفظ مخالف ما بين التضعيف والحكم بالفساد وكونه ليس بوجه، وإن كان هناك تقارب بين لفظ ابن يعيش والرضي؛ فلفظ الضعف وكونه ليس بوجه يقتضي عدم الرفض التام، أما الحكم بالفساد يقتضي الرفض لهذا الرأي، ولنذكر المذاهب فيها كالتالي:

المذهب الأول: أنّه مشتق من (لبيّت) على زنة (فعلت) من قولهم: ألب الرجل بالمكان إذا أقام به، وهو مذهب الخليل؛ إذ يقول: "لبي : التلبيّة: الإجابة، تقول، (لبيّك) معناه: قرباً منك وطاعة؛ لأن الإلباب القرب أدخلوا الياء كي لا يتغير المعنى؛ لأنه لو قال: (لبيتك) صار من (اللّب) واشتبه، يقولون من التلبيّة: لبيّت بالمكان، و(لبيّت) معناه: أقمت به وألبيّت أيضاً، ثم قلبوا الباء الثانية إلى الياء استتقالاً للباءات، كما قالوا: تظنّيت من الظن وأصله: تظنّنت^(٤)، فأصل (لبي) على هذا الاشتقاق؛ (لبيّ) أبدلت الباء الثانية ياءً لأجل التضعيف.

(١) شرح الملوكي في التصريف (٢٤٧-٢٤٨).

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٤/٢).

(٣) ينظر شرح الكافية (٣٢٩/٢).

(٤) معجم العين (٦٩/٤).

ونسب سيبويه هذا المذهب إلى الخليل^(١)، وقال به ابن جني^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، وذكر المبرد أن تأويل قولهم: (لبيك) فإنما يُقال: ألب فلان على الأمر: إذا لزمه ودام عليه^(٤)، وعند العكبري تحتل قولان أقواهما ما ذهب إليه الخليل بدليل قولهم في الفعل من (لبي): تَلْبِيَةٌ^(٥)، واختاره ابن منظور أيضًا^(٦).

المذهب الثاني: وهو مذهب المحققين كما ذكر ابن يعيش، ف(لَبَّيْتُ) عندهم مشتق من لفظ (لَبَّيْكَ)، ووزنه (فَعْلَيْكَ)، كما قالوا: (سجل) من: سبحان الله، و(هيل) من: لا إله إلا الله، فالياء في (لَبَّيْتُ) هي الياء في (لَبَّيْكَ) نفسها، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٧)، وجزم ابن جني بنسبته إلى سيبويه؛ إذ يقول: "فأما حقيقة (لَبَّيْتُ) عند أهل الصناعة فليس أصل يائه باء، وإنما الياء في (لَبَّيْتُ) هي الياء في قولهم: (لبيك)، و(سعديك)، اشتقوا من الصوت فعلا فجمعوه من حروفه، كما قالوا: من سبحان الله سبحلت، ومن لا إله إلا الله هللت، ومن لا حول ولا قوة إلا بالله حولقت....، وكذلك أيضا اشتقوا (لَبَّيْتُ) من لفظ (لبيك) فجاءوا في (لَبَّيْتُ) بالياء التي هي للتثنية في (لبيك) وهذا على قول سيبويه...."^(٨)، ومعنى (لَبَّيْتُ) على هذا حكاية التلبية، أي قال: (لَبَّيْكَ)، كما أن (بسم)، قال: (بسم الله).

(١) ينظر الكتاب (٣٥١/١).

(٢) ينظر المنصف (٩/١).

(٣) ينظر أدب الكاتب (٤١١، ٣١٨/١).

(٤) ينظر المقتضب (٢٢٥/٣).

(٥) ينظر اللباب (٣١٣/٢-٣١٤).

(٦) لسان العرب مادة (لبي) (٣١٧/٨).

(٧) ينظر الكتاب (٣٥٤/١).

(٨) سر الصناعة (٧٤٤-٧٤٥/٢).

وذكر الفارسي أنّ (لَبَّى) مأخوذة من (لبيك) مع ما فيه من حرف التثنية^(١)، وقال به ابن يعيش نفسه في شرح المفصل^(٢)، كذلك ذكر الرضي أنّ (لبي يلبى) مشتق من: (لبيك)؛ لأنّ معنى (لبي): قال لبيك، كما أن معنى سبجل وسلم وبسمل، قال سبحان الله، وسلام عليك، وبسم الله^(٣).

فالياء على مذهب هؤلاء للتثنية وليست مبدلة من الباء كما قال أصحاب المذهب الأول، مستدلين بورود مفردة عن العرب، فقيل: (لَبَّ)، وهو اسم مبني على الكسر لعدم تمكنه^(٤)، فإن قيل: كيف جاءت مثناة وليس المعنى على التثنية؟ فالجواب: إنّ التثنية قد تجيء للتكثير ولا يراد بها تشفيح الواحد، كأنّ المعنى يجيء عليها تحنناً بعد تحنن... ولبيك لزوماً لطاعتك بعد لزوم^(٥).

المذهب الثالث: ما قال به يونس، وهو ما ضعّفه ابن يعيش، وأفسده ابن عصفور، وذكر الرضي أنّه ليس بوجه، فزعم يونس أنّ (لبيك) مفرد، وأصله عنده (لَبَّبَب) ، ووزنه (فَعْلَل)، ولا يجوز أن نحمله على (فَعَل)؛ لقلته في الكلام وكثرة (فعلل)، فقلبت الباء التي هي اللام الثالثة من (لبيب) ياء هرباً من التضعيف، فصار (لَبِّي)، ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت (لَبَّى)، ثم إنها لما وصلت بالكاف في (لبيك) وبالهاء في (لبيه) قلبت الألف ياء، كما قلبت في (إلى وعلى ولدى) إذا

(١) ينظر المسائل الحلبيات (٣٤٤).

(٢) ينظر شرح المفصل (٢٩١/١).

(٣) ينظر شرح الكافية (٣٣٠/١).

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٤/٢) الارتشاف (١٣٦٤/٣)، توضيح المقاصد

(٨٠١/٢)، اللسان (٣١٧/٨).

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٥/٢).

وصلناها بالضمير فنقول: إليك وعليك ولديك^(١).

وذكر ابن جني أنّ وجه الشبه بينهما عند يونس أن (لبيك) اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً ولا يكون إلا مضافاً، كما أن (إليك وعليك ولديك) لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلّبوا ألفه ياء فقالوا: (لبيك)، كما قالوا: (عليك وإليك ولديك)، ونظير هذا (كلا وكلتا) في قلبهم ألفها ياء متى اتصلت بضمير وكانت في موضع نصب أو جر، نحو: (ضربت الرجلين كليهما ومررت بهما كليهما وضربت المرأتين كليهما ومررت بهما كليهما)، ولم يقلّبوا الألف في موضع الرفع ياء فيقولوا: (قام الرجلان كليهما ولا قامت المرأتان كليهما)؛ لأنهما بعداً برفعهما عن شبه (إليك وعليك ولديك)؛ إذ كن لا حظ لهن في الرفع^(٢).

فيونس هنا حمّله على ظاهره، فذهب إلى أن أصل (لَبَيْكُ): (لَبَيُّ)، وهو مفرد، وأنّ الألف انقلبت ياءً لما اتصلت بالضمير؛ كما انقلبت الألف في (عَلَيْكَ)، ونظير هذا (كلا وكلتا) في قلب ألفيهما ياءً متى اتصلت بضمير، وكانت في موضع نصب أو جرّ، ووجه قول يونس هنا أن المصادر تقبل فيها التثنية والجمع، وقد وجد له نظير من الواحد وهو (عليك) فحمّله عليه.

وقد رد سيبويه قول يونس؛ حيث قال: "وزعم يونس أن (لَبَيْكُ) اسمٌ واحدٌ، ولكنّه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: (عَلَيْكَ)..... ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفرد؛ لأنّك إذا أظهرت الاسمَ تَبَيَّنَ أنه ليس بمنزلة (عَلَيْكَ وإِلَيْكَ)؛ لأنك لا تقول: (لَبَيُّ زَيْدٍ وَسَعْدَى زَيْدٍ)..... وقال:

(١) ينظر الكتاب (٣٥١/١)، سر الصناعة (٧٤٦/٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٤١٤/٢)، شرح الكافية الشافية (٩٣١/٢)، شرح الكافية (٣٢٩/١)، الارتشاف (١٣٦٤/٣)، شرح الأشموني (٤٧١/٢).

(٢) ينظر سر الصناعة (٧٤٦/٢).

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ قَلْبِي قَلْبِي يَدَيَّ مِسْوَرًا^(١)

فلو كان بمنزلة (على) لقال: فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسْوَرًا؛ لأنك تقول: عَلَى زيدٍ، وإذا أظهرت الاسم^(٢)، فقلوه: (فلبى) بالياء مع إضافته إياه إلى المظهر دلالة على أنه اسم مثنى بمنزلة (غلامي زيد).

وضعفه ابن يعيش بقوله: "وهو قول واه؛ لأنه لو كان مثل (لدى) و (كلا) لثبت الألف مع الظاهر، وانقلبت مع المضمر، فلما كانت ياء مع الظاهر والمضمر دلّ على خلاف مذهبه"^(٣). وحكم ابن عصفور بفساده للعلة السابقة، وبأنه قد سمع (لبّ)، ولم يسمع (لبى) اسمًا^(٤)، وذكر الرضي أنّ قول يونس ليس بوجه^(٥).

فهذا دليل منهم على أنّ الياء في (لَبَّيْكَ) للتثنية، فكما أنّ ياء التثنية تبقى ياء في الإضافة إلى المضمر والمظهر، من نحو قولنا: (كتابيك وكتابي زيد)، فكذلك الياء في (لَبَّيْكَ)، تبقى ياء في الإضافة إلى المضمر والمظهر.

وقد ذكر ابن جنى تخريجًا لقول يونس بأنه يمكن أن يكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف^(٦)؛ لأن الوقف من مواضع التغيير، وهو أيضا في الوصل محكي

(١) البيت من المتقارب، بلا نسبة في الكتاب (٣٥٢/١)، سر الصناعة (٧٤٧/٢)، اللباب (٤٥٦/١)، شرح الجمل لابن عصفور (٤١٤/٢)، شرح الكافية الشافية (٩٣٢/٢)، الخزانة (٩٢/٢)، ومنسوب إلى أعرابي من بني أسد في المقاصد النحوية (١٣٠٦/٣)، التصريح بمضمون التوضيح (٦٩٧/١)، الدرر (٤١٣/١).

(٢) الكتاب (٣٥١/١-٣٥٢)، وينظر سر الصناعة (٧٤٧/٢).

(٣) شرح الملوكي في التصريف (٢٤٧-٢٤٨).

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور (٤١٤/٢).

(٥) ينظر شرح الكافية (٣٢٩/٢).

(٦) ينظر المحتسب (٧٨/١).

عن حاله في الوقف^(١)، فكما يجوز إبدال الألف ياء في الوقف، من نحو قولنا: (هذه أفعي)، فكذلك يجوز في حال الوصل، وذكر في سر الصناعة أنّ هذا تخريج أبي علي لقول يونس، وأنّه لم يقطع به ، وإنما ذكره تعلقاً، ثم ذكر بأنّ هذا ليس عدرا مقنعا، وإنما فيه بعض التأنيس^(٢).

وبعد فأرى أنّ القول بأنّ (لبيت بالحج) مأخوذ من (لبيك) كما هو مذهب سيبويه ومن وافقه أولى؛ إذ المعنى عليه واضح، كما أنّ الجميع أجمعوا على أنّه مشتق من (ألبّ)، أو (لبّ) كما ذكرت سابقاً، وعلى هذا يكون اشتقاقه مما اتفق عليه، وإنّما الخلاف بين سيبويه ويونس في تثنيته وإفراده ، وتثنيته أولى؛ لورود السماع به، فسيبويه حكى أنّ بعض العرب يقول: (لبّ)، فيجريه مجرى (أمس وغاق)، ولكنّ موضعه نصب^(٣)، كما أنّ قياس يونس قياس مع الفارق، فبقاء الياء في (لبي) عند إضافته إلى الظاهر كما في البيت السابق دليل على هذا الفارق؛ لأنّ ألف (إلى ولدى وعلى) تقلب ياء عند الإضافة إلى المضمر، وتبقى كما هي عند الإضافة إلى الظاهر، وبذلك يكون ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي وافقوا الصواب في تضعيف قول يونس والحكم بفساده، فكلهم السابق دليل منهم على أنّ الياء في (لبيك) للتثنية، فكما أنّ ياء التثنية تبقى ياء في الإضافة إلى المضمر والمظهر، من نحو قولنا: (كتابيك وكتابي زيد)، فكذلك الياء في (لبيك)، تبقى ياء في الإضافة إلى المضمر والمظهر.

معايير الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ ابن يعيش حكم بالضعف على رأي يونس؛ لأنّ القياس الذي اعتمده ليس صحيح، فهو قياس مع الفارق كما أشرت

(١) ينظر شرح الكافية (٢٢/٢).

(٢) ينظر سر الصناعة (٧٤٧-٧٤٨)، شرح الكافية للرضي (٣٢٩/١).

(٣) الكتاب (٣٥١/١)، وينظر الارتشاف (١٣٦٤/٣).

سابقاً، كما اعتمد ابن عصفور في حكمه بفساد قول يونس على عدم ورود السماع فيما ذهب إليه؛ لأنه قد سمع (لبَّ)، ولم يسمع (لبي) اسماً، والله تعالى أعلم بالصواب.

- أصل الهاء الثانية في (هناه)

كلمة (هناه) للمنادى غير المصرح باسمه، فهو مما اختصَّ به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: (يا لكاع)، و(يا خَبَاثِ)، وقد اختلف النحاة في هائه الأخيرة على مذاهب، وقد ضعف ابن يعيش كون هائه الأخيرة أصلاً، ولم يرضته ابن عصفور، وضعفه الرضي معتمدين في ذلك على قلة باب (سلس)، وعدم ورود السماع في مادة (هنه)، ولنذكر المذاهب الواردة فيها:

المذهب الأول: أنَّ الهاء أصل، وأن مادة الكلمة (ه ن ه)، فتكون الكلمة مما اتفقت فيه الفاء واللام، فيكون من باب (سلس)، وضعفه ابن يعيش؛ إذ يقول: "وذهب آخرون إلى أنَّ الهاء في (يا هناه) أصل، وليست بدلاً، وإنما هي لام الكلمة كـ (سنه)، و(عضه)، و(شفه)، وهو قول ضعيف؛ لقلة باب (سلس وقلق)"^(١)، ولم يرتضه ابن عصفور أيضاً؛ إذ يقول: "ولا تُجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً؛ لأنه لا يُحفظ تركيب (هنة)، وأيضاً فإنه لو كان كذلك لكان من باب: سَلَسَ وَقَلِقَ وذلك قليل"^(٢)، وضعفه الرضي أيضاً بقوله: "قوله "وقيل: الهاء أصل، وهو ضعيف لقلة باب سَلَسَ وَقَلِقَ"^(٣) فتضعيفهم إياه؛ لقلة باب (سلس وقلق)، وأنه لا يحفظ في مادته (هنه)، كما أنهم حين نادوه ضموا الهاء وكسروها ولو كانت أصلاً لكان الاسم مبنيًا

(١) شرح الملوكي في التصريف (٣١٠-٣١١).

(٢) الممتع في التصريف (٢٦٦).

(٣) شرح الشافية (٢٢٥/٣).

على الضم ولم يكن فيه الكسر^(١).

المذهب الثاني: أنّ الهاء بدل من الواو التي هي لام الكلمة في (هَنُوك)، و(هَنُواتٌ)، وأنّ أصلها (هَنَاوٌ) على وزن (فَعَالٌ) ، فأبدلت الهاء من الواو؛ لتقاربهما، وإنّما لم يثن الاسم عليه، فنقول: (يا هناهان)؛ لأنّ البدل قد يخص المكان المخصوص، كما أبدلنا الهاء من الياء في (هذه)، ولم يثن عليه، وهو قول المحققين^(٢)، ونسبه المرادي إلى أكثر البصريين^(٣)، وهو مذهب ابن جني، ورجحه الفارسي، وابن يعيش^(٤) مستدلين بقول الشاعر:

أرى ابنَ نِزارٍ قد جَفّاني ومَلّني على هَنَواتٍ شأنُها مُتّابِعٌ^(٥)

فجمع (هنا) على (هنوات) فدل على أنّ لامها واو.

وذكر ابن جني أنّه لو قال قائل: إن الهاء في (هنا) إنما هي بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد ألف (هنا) - إذ أصله (هناو) ثم صار (هنا)، كما أن أصل (عطاء): عطاو، ثم صار بعد القلب (عطا)، فلما صار (هنا) والتقت ألفان كره اجتماع الساكنين فقلبت الألف الآخرة هاء فقالوا: (هنا)، كما أبدل الجميع من ألف (عطا) الثانية همزة لئلا يجتمع ساكنان - لكان قولاً قوياً، وكان أيضاً أشبه من أن يكون قلبت الواو في أول أحوالها هاء؛ وذلك لأن من شروط قلب الواو ألفاً أن تقع

(١) ينظر تمهيد القواعد (٣٥٨٩/٧).

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف (٣١٠).

(٣) ينظر توضيح المقاصد (١١٠٤).

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب (٥٦١)، المسائل الحليّات (٣٤٧-٣٤٨)، شرح الملوكي في التصريف (٣٠٩).

(٥) البيت من الطويل، بلا نسبة في الكتاب (٣/٣٦١)، المنصف (٣/١٣٩)، شرح التصريف للثمانيني (٣٥٨).

طرفا بعد ألف زائدة وقد وقعت هنا كذلك، وأيضًا أن الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو بل هما في الطرفين^(١)، وتبعه على ذلك الزمخشري^(٢).

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لم يوجد إبدال الهاء من الواو، وبأنه لو كانت بدلًا من الواو لوجب فيها الضم ولم يجئ فيها الكسر.^(٣)

المذهب الثالث: الألف بدل من الواو التي هي لام الكلمة، والهاء لحقت بعد الألف في الوقف؛ لخفاء الألف، وحُرِّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية، ونُسب هذا إلى أبي زيد، والأخفش^(٤).

وضعف هذا المذهب الثمانيني، وابن الشجري، وابن يعيش^(٥)، من قبل أنَّ هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرنا إلى الوصل حذفت ألبتة، فلا توجد لا ساكنة ولا متحركة.

المذهب الرابع: أنَّ الواو أُبدلت همزه لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، ثم أُبدلت الهمزة هاء؛ لأنها من مخرجها، ولأنها كثيرا ما تبدل منها، وعلى هذا فالهاء بدل من بدل، وهو مذهب الثمانيني، ورجحه ابن الشجري^(٦).

(١) ينظر سر صناعة الإعراب (٥٦١).

(٢) ينظر المفصل (٣٧٠).

(٣) ينظر الممتع في التصريف (٢٦٧)، تمهيد القواعد (٣٥٨٩/٧).

(٤) ينظر اللباب (٣٤٥/٢)، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (٣١٠)، الممتع في التصريف (٢٦٦).

(٥) ينظر شرح التصريف (٣٣٧)، الأمالي (٣٣٨/٢)، شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (٣١٠).

(٦) ينظر شرح التصريف (٣٣٦)، الأمالي (٣٣٨/٢).

المذهب الخامس: أن اللام محذوفة، والألف والهاء زائدتان فوزنه (فعاه)؛ إذ أصله (هنوات)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت لالتقاء الساكنين، والهاء للسكت والوقف، ووزنه (فعاه)، وهو مذهب الفراء^(١)، واختيار ابن عصفور، وابن مالك، والرضي، وناظر الجيش^(٢).

وعلى ابن عصفور لذلك بأنه قد سمع له نظير من الشعر، كقول الشاعر:

يَا مَرْحَبَاهُ بِجِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْبَتَهُ لِسَانِيَهٗ^(٣)

فكلمة (مرحباه) لحقتها هاء السكت وجاءت بالضم.

كذلك ما حكاه ابن كيسان بأنَّ العرب تقول: (يا هناه) بفتح الهاء الواقعة بعد الألف وكسرها وضمها، فمن كسرها؛ فلأنَّها هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة التقت مع الألف فحركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ومن حركها بالفتح فإنَّه أتبع حركتها حركة ما قبلها، ومن ضمَّ فإنَّه أجراها مُجرى حرف من الأصل، فضمها كما يُضم آخر المنادى^(٤).

وردَّ ناظر الجيش على من ذكر أنَّ هاء السكت لم تثبت في الأصل بأنه مجمع على ثبوتها وصلا في قوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ﴾^(٥)، ومما يقوي كون الألف شبيهة بألف الندبة، والهاء للسكت أن الذين قالوا: يا هناه قالوا في التثنية يا

(١) ينظر أمالي ابن الشجري (٣٣٩/٢)، تمهيد القواعد (٣٥٨٩/٧).

(٢) الممتع في التصريف (٢٦٦)، شرح التسهيل (٤٠٨/٣)، شرح الكافية (٢٦١/٣)، تمهيد القواعد (٣٥٨٩/٧).

(٣) البيت من الرجز، بلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف (٧٣٠/٢)، الممتع في التصريف (٢٦٦)، شرح الرضي (٢٦١/٣)، التذييل (٣٤٩/١٠).

(٤) ينظر الممتع في التصريف (٢٦٧، ٢٦٦).

(٥) سورة الحاقة: الآية (٢٨).

هنانيه، وفي الجمع: يا هنوناه، وفي المؤنث: يا هنتاه، ويا هنتانيه، ويا هنانوه فألحقوه الألف في المفتوح والياء في المكسور والواو في المضموم على حد لحاقها في الندبة وألحقوها هاء السكت، فدلّت التثنية والجمع على ذلك، وأما الضم والكسر فهو مسموع في هاء السكت مثبتة في الوصل في ما لا خلاف فيه^(١).

بعد عرض المذاهب في أصل هاء (هناه) الثانية أرى أنّ كون اللام محذوفة، والألف والهاء زائدتان هو الأرجح؛ لاختصاص الألف والهاء بالنداء، وبأنّهم قالوا في التثنية يا هنانيه، وفي الجمع: يا هنوناه، وفي المؤنث: يا هنتاه، ويا هنتانيه، ويا هنانوه، فدلّت التثنية والجمع على ذلك، وذلك مسموع، ولو كانت الهاء بدلاً من لام الكلمة ولحقتها علامة التثنية والجمع لقلنا: (هناهان وهناهون) وهذا غير مسموع عن العرب، إذن فالقياس على الاسم المندوب مع تأييد السماع له أولى، كما أشار ناظر الجيش سابقاً إلى أنّ هاء السكت مجمع على ثبوتها وصلّاً مستدلاً بالآية الكريمة.

معايير الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ ابن يعيش ضعّف كون الألف بدلاً من الواو التي هي لام الكلمة، والهاء للسكت لحقت بعد الألف؛ لكون هاء السكت تلحق في الوقف فقط وإذا صرنا إلى الوصل سقطت، وضعّف ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي كون الهاء أصلاً؛ لقلة باب (سلس) فالقاعدة تقول ما كان فإؤه ولامه من موضع واحد قليل^(٢)، كما أنّ الفاء واللام من حروف الحلق ولا يحسن اجتماعهما في كلمة واحدة^(٣)، كما أنّه لم يسمع فيها (هنه)، فاعتمادهم في غالب الأمر على قلة بابه، وعدم ورود السماع، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) ينظر تمهيد القواعد (٣٥٨٩/٧).

(٢) ينظر القواعد الكلية في علم التصريف (١٦).

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب (٦٥/١).

- إبدال تاء الافتعال من حروف الإطباق

الطاء حرف مجهور مستعل يكون أصلاً وبدلاً ولا يكون زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاء وعينا ولاما، فالفاء نحو: (طبل وطحن)، والعين نحو: (قطر وخطب)، واللام نحو: (قرط وخطب)، وأما البديل فإن تاء (افتعل) إذا كانت فائوه: (صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء) تقلب طاء ألبتة، لا بد من ذلك، كما لا بد من إعلال نحو: (قال وباع) ألبتة، وذلك قولنا من الصبر: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الطرد: اطرد، ومن الظهر، اظهر بحاجتي^(١)، وقد تحدث ابن يعيش عن إبدال تاء الافتعال طاء عند اجتماعها مع الحروف المطبقة، وعن إدغامها إذا اجتمع مثلاً أو متقاربان، مع تضعيف أحد الأوجه عند الإغام؛ إذ يقول: "فلذلك قالوا: (اصطبر) وأصله (اصتبر): افتعل من الصبر، وكذلك ما تصرف منه، نحو: (يصطبر)، و(مصطبر)؛ لأن العلة الموجبة للقلب في الفعل الماضي موجودة في المضارع وما تصرف منهما.... ومن العرب من يبدل التاء إلى ما قبلها، فيقول: (اصبر يصبر مصبر).... ومن العرب من إذا بنى مما فائوه طاء معجمة (افتعل) أبدل التاء طاء غير معجمة، ثم يُبدل من الطاء التي هي فاء طاء أيضاً، لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء (افتعل)، فيقول: (أظهر بحاجتي) و(أظلم)، والأصل: أظتھر، وأظلم، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد؛ لئلا يذهب صفير الصاد، وتفشي الضاد بالإدغام، والصحيح المذهب الأول؛ وذلك لأن المطرد أنه إذا أريد الإدغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعف الوجه الثاني؛ لأن فيه قلب الثاني إلى لفظ الأول...."^(٢).

إذا بنينا الافتعال وفروعه مما فائوه أحد الحروف المطبقة - وهي الصاد والضاد والطاء والظاء - وجب إبدال تائه طاء؛ فنقول في (افتعل) من صبر: اصطبر، ومن

(١) ينظر سر صناعة الإعراب (٢١٧/١).

(٢) شرح الملوكي في التصريف (٣١٩-٣٢٠).

ضرب: اضطرب، ومن طهر: اظهر ومن ظلم: اظلم، والأصل: اصتبر، واضترب، واضتهر، واظلم، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة؛ إذ التاء مهموسة مستقلة، والمطبق مجهور مستعل، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يُضادّه وينافيه، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء^(١)، فلا يقال: (اصتبر) وإن كان هذا هو الأصل، كما لا يقال في (باع وقال): بيع وقول، وفي كلام العرب من الأصول المرفوضة ما لا يحصى، والعلة في أنّهم لم ينطقوا بتاء (افتعل) هنا على الأصل أنّهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه واحد، بتقريب حرف من حرف^(٢).

والأصل عند إدغام المتقاربين أن نقلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ثم ندغم، كقولنا: (اضرب معنا)، نقلب الباء ميما، ثم ندغمها في ميم (معنا)، وكقوله تعالى ﴿ وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ ﴾^(٣)، قلبنا التاء طاء ثم أدغمناها^(٤)، وإذا ذهبنا إلى حروف الإطباق مع تاء الافتعال نجد أننا إذا أبدلنا التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن؛ فوجب الإدغام، وإذا أبدلنا بعد الطاء اجتمع متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

(١) ينظر سر صناعة الإعراب (٢١٧/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٠٦/٥)، الممتع في التصريف (٢٣٨)، شرح الأشموني (٥٥٢/٤).

(٢) ينظر المنصف (٣٢٤/٢-٣٢٥)، الكناش في فني النحو والصرف (٢٤٨/٢)، القواعد الكلية في علم الصرف (٤٦).

(٣) سورة آل عمران، من الآية (٧٢).

(٤) ينظر البديع في علم العربية (٦٢٩/٢).

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ^(١)

روي: فيظلم، وفيظلم، وفيظلم، وقد روي أيضا فينظلم، بالنون، وإذا أبدلنا بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه؛ فنقول: (اصطبر، واصبر)، ولا يجوز (اطبر)؛ لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الإدغام، كذلك إذا أبدلنا بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان؛ فيجوز البيان، والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه؛ فنقول: (اضطرب، واضرب)، ولا يجوز (اطرب)؛ لأن الصاد حرف مستطلم، فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك^(٢).

وقد ضعّف ابن يعيش من خلال نصه السابق الوجه الثاني في (اصطبر واضطرب) الذي يقبل فيه الحرف الثاني إلى الأول، وجعله شاذًا في القياس، وإن كان كثيرًا في الاستعمال؛ وذلك لأنّه كما ذكرت سابقا إذا أريد إدغام المتقاربين فالمتطرد والأصل قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني^(٣)، وجعل سببويه الإدغام في (اصبر واضرب) قليلاً^(٤)، وإنما قلبت التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافاً لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى الثاني؛ لأن الثاني هنا زائد دون الأول، وفي الطاء والظاء والصاد والضاد لا يجوز قلب الأول إلى الثاني، لئلا تذهب فضيلة الإطباق والصفير، وأجاز ابن مالك قلب الثاني إلى الأول، فنقول: (اصبر واضرب)،

(١) البيت من البسيط لزهير في ديوانه (١١٥)، سر الصناعة (٢١٨/١)، الكناش (٣٣٦/٢)، تمهيد القواعد (٥١٨٩/١٠)، شذا العرف في فن الصرف (٢١٧)، وبلا نسبة في شرح المفصل (٤٠٦/٥)، شرح الأشموني (٥٥٢/٤).

(٢) ينظر شرح الأشموني (٥٥٢/٤-٥٥٣)، تمهيد القواعد (٥١٨٩/١٠).

(٣) شرح الملوكي في التصريف (٣١٩-٣٢٠)، وينظر شرح المفصل (٤٠٧/٥).

(٤) ينظر الكتاب (٤٦٧/٤، ٤٧٠).

أما (اطَّبر واطَّرب) عنده فشاذ^(١)، أما ابن عصفور فلم يتحدث إلا عن قلب التاء طاءً من غير تضعيف لأي من الأوجه^(٢)، وجعل الرضي الإدغام في (اصَّبر واصَّرب) شاذاً على الشاذ - والشذوذ الأول عنده: إدغام الصاد الذي هو حرف الصفيير في غير الصفيير أي الطاء، وكذا إدغام الضاد المعجمة، والشذوذ الثاني: قلب الثاني إلى الأول، بيد أننا قلبنا الثاني إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثاني، لئلا يذهب الصفيير والاستطالة كما ذكرت سابقاً، فلا نقول: (اطَّبر واطَّرب)، كما ذكر الرضي أنّ الأولى أن نقول: إن تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر، وأدغمت الصاد والضاد فيها؛ إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً ثم قلب الطاءِ صاداً أو ضاداً^(٣)، وبهذا يُرفع أحد الشذوذين، وجعل الحملوي الإدغام في مثل ذلك قليلاً^(٤).

وبعد أرى أنّ الأولى ما ذهب إليه ابن يعيش، والرضي من تضعيف هذا الوجه الذي يقلب فيه الثاني إلى الأول في نحو: (اصطبر واضطرب)، والحكم بشذوذه؛ وذلك لمخالفته للأصل الذي عليه إدغام المتقاربين، وإن أجازته بعض النحاة فإجازتهم إياه على قلة.

معايير الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ ابن يعيش، والرضي حكما بتضعيف وشذوذ هذا الوجه الذي يقلب فيه الثاني إلى الأول في نحو (اصطبر واضطرب)؛ لمخالفته الأصل والقياس، فالمضطرد عند إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني لا العكس، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف (١٥٢)، وينظر البديع (٢/٦٤٥-٦٤٦)، الكناش (٢/٣٣٦).

(٢) الممتع في التصريف (٢٣٨).

(٣) ينظر شرح الشافية للرضي (٣/٢٨٩).

(٤) ينظر شذا العرف في فن الصرف (٢١٧).

- اشتقاق الاسم

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ^(١)، ثُمَّ إِنَّ دَلَّ عَلَى مَعْنَى يَقَوْمٌ بِذَاتِهِ فَاسْمٌ عَيْنٌ، وَإِلَّا فَاسْمٌ مَعْنَى، سِوَاءَ كَانَ مَعْنَاهُ وَجُودِيًّا، كَالْعِلْمِ، أَوْ عَدَمِيًّا، كَالْجَهْلِ^(٢).

وفي الاسم لغات: "اسمٌ" بكسر الهمزة، و"اسمٌ" بضم الهمزة، و"سِمٌ" بكسر السين من غير همزة، وقالوا: "سُمٌ" بضم السين، وقد ذُكِرَ فِيهِ لُغَةٌ خَامِسَةٌ، قَالُوا: "سُمَى"، بِزَيْتِ "هُدَى"^(٣).

وقد اتفق النحويون قاطبة على أن كلمة (الاسم) محذوف منها واو، ولكنهم اختلفوا في تعيين محل تلك الواو المحذوفة، هل هي لام الكلمة، أو فاؤها، أو عينها، ومن هنا جاء الخلاف في اشتقاقه، وقد ذكر ابن يعيش هذا الخلاف مع تضعيفه لمذهب الكوفيين؛ حيث يقول: "وأما اسم فأصله (سمو) على زنة (فعل) بكسر الفاء - هكذا قال سيبويه - فحذفت الواو تخفيفاً، على حد حذفها في (أب) و(ابن) وشبهها، وصارت الهمزة كالعوض عنها، ووزنه (إفع) بحذف اللام..... واشتقاق الاسم عند البصريين من (سما يسمو) إذا علا؛ لأنَّ الاسم يسمو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مشتق من (الوسم) الذي هو العلامة، فكان الاسم علامة على المسمى، يُعرف بها، وهذا القول حسن من جهة المعنى، إلا أنَّه يضعف من جهة التصريف؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: (أسميته)، ولو كان من الوسم لقليل: (أوسمته)، وقالوا في تكسيره: (أسماء)، ولو كان من الوسم لقليل: (أوسام)،

(١) ينظر شرح الرضي (٣٥/١)، الكناش في فني النحو والتصريف (١١٦/١)، شرح شذور الذهب للجوجري (١٤٤).

(٢) ينظر تاج العروس (٣٠٦/٣٨).

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١-٨٤)، التذييل (٤٤/١).

وقالوا في تصغيره: (سُمِيّ)، ولو كان من الوسم لقليل: (وُسَيْم)، أو (أُسَيْم)، وفي عدم ذلك، وأنه لم يُقل، دليل على أنه من السمو^(١).

ابن يعيش من خلال نصه السابق تحدث عن خلاف النحاة في اشتقاق الاسم، مُضعفاً مذهب الكوفيين، مُستنداً في تضعيفه هذا على عدم ورود السماع، أما ابن عصفور لم يذكر سوى اختياره أنه من (السمو) عند حديثه عن حذف الواو^(٢)، ولم يرتضه الرضي أيضاً إذ يقول: "وقال الكوفيون: أصله (وسمٌ) لكون الاسم كالعلامة على المسمى فحذف الفاء وبقي العين ساكناً فجئ بهمزة الوصل، ولا نظير له على ما قالوا؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل، والذي قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى؛ لأن الاسم بالعلامة أشبه لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسُمِيّ وأسماء وغير ذلك كالسُمِيّ على وزن الحليف، ونحو قولهم: تَسَمَّيت وسميت - تدفع ذلك"^(٣)، وتفصيل الأمر كالتالي:

المذهب الأول: يرى سيبويه أنه مشتق من السمو، ووزنه إما "فِعْلٌ"، وإما "فُعْلٌ" فحذفت لامه؛ لكثرة الاستعمال، وأُسكن فاءه، وجيء بهمزة الوصل توصلًا إلى النطق بالسكان، وعضواً عن لامه؛ حيث يقول في باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة: "فمن ذلك اسمٌ وابنٌ، تقول: سمىً وبنىً، حذفت الألف حين حركت الفاء، فاستغنيت عنها، وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلّك على أنه إنما ذهب من اسمِ وابنِ اللامِ وأنها الواو أو الياء، قولهم: أسماءٌ، وأبناءٌ"^(٤).

(١) ينظر شرح الملوكي في التصريف (٤٠٣-٤٠٥).

(٢) ينظر الممتع الكبير في التصريف (٣٩٦).

(٣) ينظر شرح الشافية (٢٥٩/٢).

(٤) الكتاب (٤٥٤/٣-٤٥٥).

وما ذهب إليه سيبويه هو ما عليه جمهور البصريين^(١)، واختاره ابن جني، وابن الحاجب، والزمخشري، والأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن عصفور، والقرطبي، والرضي، وأبو حيان، والزبيدي^(٢).

وهؤلاء ذكروا أنه سمي اسماً؛ لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به^(٣)، أو لأنه يسمو بالمسمى، فيرفعه عن غيره، أو لأنه علا بقوته على قسمي الكلام: الحرف والفعل، والاسم أقوى منهما بالإجماع؛ لأنه الأصل؛ فلعلوه عليهما، سمي اسماً^(٤).

واستدلوا بأنه يقال في جمع اسم: أسماء، فلو كان مشتقاً من السمة، لوجب أن يقال في جمعه (أوسام)، وفي قولهم: (أسماء) دليل على أن أصله (أسماو)، وقلبت الواو همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة، كما أن تصغير اسم (سُمَيِّ)، وأصله: (سُمَيُّو)، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولو كان من السمة، لوجب أن نقول فيه (وُسَيِّمٌ) أو (أُسَيِّمٌ)، كما نقول في عدة: وُعَيْدَةٌ، فتقع الواو أولاً، فإن شئنا أقرناها على حالها، وإن شئنا همزناها على حد (وقتت)، و(أقتت)، وفي عدم ذلك وأنه لم يقل، دليل على أنه مشتق من السمو لا من السمة؛ لأن التصغير يرد الأشياء

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٦٣/١)، أسرار العربية (٢٤)، اللباب (٤٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٠/١)، التذييل (٤٤/١)، ائتلاف النصرة (٢٧).

(٢) ينظر المنصف (٦٠/١)، الإيضاح في شرح المفصل (٦٣/١)، الكشف (١٠٧/١)، أسرار العربية (٢٤)، التبيين (١٣٢)، شرح الملوكي في التصريف (٤٠٥)، الممتع في التصريف (٣٩٦)، الجامع لأحكام القرآن (١١٠/١)، شرح الشافية (٢٥٨/٢)، التذييل والتكميل (٤٤/١)، ائتلاف النصرة (٢٨).

(٣) ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٠/١).

(٤) ينظر الإنصاف (٦/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٠/١)، التبيين (١٣٦-١٣٧).

إلى أصولها^(١)، وهذا ما دلت به ابن يعيش على تضعيف مذهب الكوفيين، كما أننا نقول: أسميته، ولو كان مأخوذاً من السمة، لوجب أن نقول: وسمته، فلما قيل: أسميته، دل على أنه من السمو لا من السمة، وكان الأصل فيه: أسموت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، وإنما قلبت ياء حملاً على المضارع، نحو: يدعي، والأصل: يدعو، وإنما قلبت في المضارع ياء؛ للكسرة قبلها^(٢)، كما أنه لو كان مشتقاً من السمة، لوجب أن يكون الفعل والحرف اسمين؛ لأن صيغة كل واحد منهما سمة على معناه، ومن شأن الحقيقة الاطراد، ولما لم يكن كذلك، علمنا أنه ليس مشتقاً من السمة^(٣)، وأيضاً في جعله من السمو مدخل له في الباب الأكثر، وجعله من الوسم مدخل له في الباب الأقل؛ وذلك لأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل، وأيضاً فإننا عهدناهم غالباً يعوضون في غير محل الحذف، فجعل همزة الوصل عوضاً من اللام موافق لهذا الأصل، بخلاف ادعاء كونها عوضاً من الفاء^(٤)، كما أنه ليس في العربية شيء سقطت منه فاء الفعل، وعوض بالهمزة في أوله، وإنما يلحقون ألف الوصل في بعض الأسماء التي سقطت لاماتها، نحو: ابن، واسم، واست، وما أشبه ذلك؛ لأنه تسكن أوائلها، فتحتاج إلى ألف الوصل، فحملة على ماله نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير^(٥)، ونحن نعرف أيضاً أنَّ العوض مخالف للبدل، فبدل

(١) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي (٢٥٦)، أسرار العربية (٢٤)، الإنصاف (١٠/١ - ١١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١)، ائتلاف النصر (٢٨).

(٢) ينظر أسرار العربية (٢٥)، الإنصاف (١٠/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١)، شرح الكافية لابن فلاح (١١٢/١).

(٣) ينظر شرح الكافية لابن فلاح (١١٢/١).

(٤) ينظر الدر المصون (١٩/١)، شرح ألفية ابن معط للرعياني السفر الأول (١٣٩/١).

(٥) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي (٢٥٦)، أسرار العربية (٢٥)، شرح الكافية لابن فلاح (١١٢/١)، شرح ألفية ابن معط للرعياني السفر الأول (١٣٩/١).

الشيء يكون في موضعه، والعض يكون في غير موضع المعوض منه، فلو كانت الهمزة عوضاً من الواو في أوله، لكانت بدلاً من الواو، ولا يجوز ذلك؛ إذ لو كانت كذلك لكانت همزة مقطوعة، ولما كانت ألف وصل حكم بأنها عوض^(١).

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، حيث يرون أنه مشتق من السمة، وهي العلامة؛ لأن الاسم علامة على المسمى، وأصله: (وسم)، فحذفت فاءه، وعوضت عنها همزة الوصل^(٢).

واستدل الكوفيون بقلة الإعلال على مذهبهم بالنسبة إلى مذهب البصريين؛ حيث ذكروا أن ما صار إليه البصريون في الإعلال أكثر مما صاروا هم إليه؛ لأن البصريين حذفوا لام الكلمة، وسكنوا فاءها، واجتلبوا همزة الوصل، أما هم فحذفوا، وعوضوا فقط، فترجح مذهبهم لهذا^(٣)، كما أنهم ذكروا أن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى، فصار كالوسم عليه، فلهذا قالوا إنه مشتق من الوسم^(٤).

وهذا الدليل وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ^(٥)، وهذا ما ضعف به ابن يعيش مذهب الكوفيين؛ حيث ذكر أن هذا القول وإن كان حسناً من جهة المعنى، إلا أنه

(١) ينظر التبیین (١٣٥-١٣٦).

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل (٦٣/)، الإنصاف (٦/١)، اللباب (٤٦/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٣/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٠/١)، شرح الكافية لابن فلاح (١١٢/١)، التذييل (٤٤/١)، الدر المصون (١٩/١).

(٣) ينظر شرح الكافية لابن فلاح (١١٣/).

(٤) ينظر الإنصاف (٦/١)، التبیین (١٣٧).

(٥) ينظر الإنصاف (٨/١).

يضعف من جهة التصريف؛ لأننا نقول: (أسميته)، ولو كان من الوسم لقلنا: (أوسمته)، ونقول في تكسيره: (أسماء)، ولو كان من الوسم لقلنا: (أوسام)، ونقول في تصغيره: (سُمي)، ولو كان من الوسم لقلنا: (وُسيم)، أو (أُسيم)، وفي عدم ذلك، وأنه لم يُقل، دليل على أنه من السمو^(١)، وتابعه على ذلك الرضي، ذاكراً أيضاً أنه لا نظير له على ما قالوا؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل^(٢).

كما أن اتفاق اللفظين في المعنى وهو العلامة، لا يوجب أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر، فحن نرى أن (دمث) و (دمثر) سواء في المعنى وليس أحدهما مشتقاً من الآخر، وكذلك (سبط) و (سبطر)، وأبعد من ذلك الأسد والليث بمعنى واحد، ولا يجمعهما الاشتقاق^(٣)

المذهب الثالث: أن كلمة (اسم) مشتقة من السوم، فمحل الواو المحذوفة بين السين والميم؛ لأنها عين الكلمة، وهي من السيمياء، وهي العلامة، والسيمياء عندهم من تركيب (س و م)^(٤).

ورُدَّ هذا المذهب بما جاء من التكسير والتصغير وبناء الفعل، فلو كان من "السيمياء"، لكان تكسيره "أسواماً"، وتصغيره "سُويم"، وبناء الفعل منه "سَوَمْتُهُ"، كما أنه يمكن أن نقول أن هذا قول من أراد أن يذكر بقوله، وينتظم مع البصريين والكوفيين في سمت واحد^(٥).

(١) شرح الملوكي في التصريف (٤٠٣-٤٠٥).

(٢) شرح الشافية (٢٥٩/٢).

(٣) ينظر التبیین (١٣٧-١٣٨).

(٤) ينظر شرح ألفية ابن معط للرعيني السفر الأول (١٣٨/١).

(٥) ينظر المصدر السابق (١٣٨/١-١٣٩).

وبعد فأرى أنّ الراجح مذهب البصريين، وهو أن الاسم مشتق من السمو؛ وذلك لأنّ مذهب الكوفيين وإن كان لائقاً من جهة المعنى، ولكنه فاسد من جهة اللفظ والتصريف - كما سبق بيانه -، كما أن الهمزة فيه عوض عن المحذوف، ومن عاداتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف، فثبت أنها عوض عن اللام (١)، ومما يدل أيضاً على صحة مذهب البصريين فائدة الخلاف، وهي أن من قال الاسم مشتق من العلو، يقول: لم يزل الله سبحانه موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم، وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهذا قول أهل السنة، ومن قال: الاسم مشتق من السمة، يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق، جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم، بقى بلا اسم ولا صفة، وهذا قول المعتزلة، وهو خلاف ما أجمعت عليه الأمة، وهو أعظم في الخطأ من قولهم: إن كلامه مخلوق، تعالى الله عن ذلك (٢)، فإذا كان مذهب البصريين موافقاً للشرع، ومذهب الكوفيين مخالفاً لما يقتضيه الشرع، يجب اتباع ما هو موافق للشرع، وبذلك يكون ابن يعيش، والرضي وافقاً الصواب في تضعيفهما مذهب الكوفيين.

معايير الحكم بالضعف: من خلال ما سبق نرى أنّ حكم ابن يعيش، والرضي بالضعف على مذهب الكوفيين - وهو أنّه مشتق من (الوسم) - مورده عدم وجود سماع لتصرفات الكلمة على مذهبهم، فمذهبهم وإن كان صحيحاً من جهة المعنى وقريب من مذهب البصريين إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ، أيضاً عدم وجود نظير على ما قالوا؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل، فحمله على ماله نظير - وهو حذف اللام والتعويض بهمزة الوصل

(١) ينظر للباب (٤٦/١).

(٢) ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١١٠/١)، الدر المصون (١٩/١-٢٠).

مكانها - دخول في الباب الأكثر، فإننا عهدناهم غالباً يعوضون في غير محل الحذف، فجعل همزة الوصل عوضاً من اللام موافق لهذا الأصل، والله تعالى أعلم بالصواب.

- وزن (أشياء): -

اتجهت آراء العلماء - رحمهم الله - في هذه المسألة اتجاهات مختلفة، وأخذ كل فريق يبين ما جرى في هذه الكلمة، مدلاً لما ذهب إليه تارة بالحجة الواضحة القوية، وأخرى بالحيلة الصرفية^(١)، ويبدو أن سبب هذا الخلاف هو سبب منعها من الصرف بدون علة ظاهرة، وقد ذكر ابن يعيش هذه المسألة مختاراً مذهب الخليل وسيبويه، واصفاً مذهب الفراء بكونه جيداً لو أن عليه دليلاً، واصفاً أيضاً تعليل الكسائي بالتعسف^(٢)، أما ابن عصفور فقد ردّ مذهب الكسائي، وحكم بفساد مذهب الأخفش والفراء^(٣)، وقد ضعّف الرضي مذهب الأخفش والفراء، وردّ مذهب الكسائي؛ إذ يقول: "وقال الأخفش والفراء: أصله (أشياء) جمع (شيء)، وأصله (شيء)، نحو: (بين وأبيناء)، وهو ضعيف من وجوه: أحدها: أن حذف الهمزة في (أشياء) إذن على غير قياس، والثاني: أن (شيئاً) لو كان في الأصل (شيئاً) لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفف، قياساً على أخواته، فإن (بيناً وسيداً وميتاً) أكثر من (بين وسيد وميت)، ولم يسمع (شيء)، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من (شيء)، والثالث: أنك تصغر (أشياء) على (أشياء)، ولو كان (أفعلاء) وهو جمع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد.

وجمعه على (أشياءوات) مما يُقوي مذهب سيبويه؛ لأن (فعلاء) الاسمية تجمع على (فَعْلَاوات) مطرداً، نحو: (صَحراء) على (صَحراوات)، وجمع الجمع بالألف والتاء

(١) ينظر المنصف (٩٤/٢)، الأصول في النحو (٣٣٧/٣).

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف (٣٧٦-٣٨٠).

(٣) ينظر الممتع في التصريف (٣٢٩-٣٣٠).

كـ(رِجَالَات) و(بُيُوتَات) غير قياس، ويضعف قول الأخفش والكسائي قولهم: (أَشَايَا)،
و(أَشَاوَى)، في جمع (أشياء)، كـ(صَحَارِي) في جمع (صحراء)، فإن (أَفْعَاء)
و(أَفْعَالًا) لا يُجْمَعَانِ عَلَى (فَعَالِي)، والأصل هو: (الأشَايَا) وقلبت الياء في (الأشَاوَى)
وأوًا على غير قياس، كما قيل: (جَبِيْتُهُ جَبَايَةً وَجَبَاوَةً)^(١).

تحدث الرضي في النص السابق عن تضعيف مذهب الأخفش والفراء في وزن
(أشياء)، ذاكراً علة تضعيفه، كما أنه ضعّف مذهب الكسائي أيضاً، وسأوجز القول
في ذكر المذاهب في المسألة كالتالي:

المذهب الأول، ما أفسده ابن عصفور، وحكم بضغفه الرضي: وهو مذهب الفراء^(٢)،
والأخفش^(٣)، وأكثر الكوفيين^(٤) حيث يرون أنها جمع تكسير للكثرة بزنة (أفعاء)،
وأصلها (أشيياء) بزنة (أفعلاء)، حُذفت الهمزة - التي في موضع اللام - تخفيفاً؛
لاجتماع همزتين في آخرها، بينهما حاجز غير حصين، فأصبحت (أشياء) بزنة
(أفعاء)، ثم فُتحت الياء - التي في موضع العين - لئلا تُحذف الألف؛ لأنّ الألف لا
يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فصارت (أشياء) بزنة (أفعاء)^(٥).

ويخالف الفراءُ أبا الحسن في (شيء) الذي هو مفرد (أشياء)، فمذهب أبي
الحسن أنه (فَعَل) كـ(بيت)، ومذهب الفراء أنه مخفّف من (فَيْعِل)، والأصل (شَيْئٌ)

(١) شرح الشافية للرضي (٣٠/١-٣١).

(٢) معاني القرآن (٣٢١/١)، وينظر المفتاح في الصرف (١٠٩).

(٣) ينظر معاني القرآن للزجاج (٢١٢/٢)، المنصف (٩٧/٢)، اللباب في علل الإعراب والبناء
(٣٦٨/٢)، الممتع (٣٢٩).

(٤) ينظر الإنصاف (٨١٢/٢).

(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج (٢١٢/٢)، شرح التصريف للثمانيني (٤٠٢)، الإنصاف
(٨١٣/٢)، الممتع في التصريف (٣٢٩).

خَفَّفَ كما خَفَّفَ (هَيِّنٌ وَمَيِّتٌ) فقالوا: (هَيِّنٌ وَمَيِّتٌ)^(١).

وقد وصف ابن يعيش مذهب الفراء بكونه جيداً لو أنّ عليه دليلاً^(٢)، أما ابن عصفور فقد أفسد مذهب الفراء والأخفش؛ لأنّ حذف اللام لم يجئ منه إلّا (سُوِّثَهُ سَوَايَةً). والأصل: (سَوَايِيَّة) كـ(رَفَاهِيَّة)...، وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه، والقلب أوسع منه، وأيضاً فإنه لو كان الأصل (أَفْعِلَاء) لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموعُ الكثرة لا تُصَغَّرُ على لفظها، بل تُرَدُّ إلى جموع القلّة إن كان للاسم جمع قلّة، وإلّا تُرَدُّ إلى المفرد، ثمّ يُصَغَّرُ المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكراً، وبالألِف والتاء إن كان مؤنثاً...، وهم قد قالوا في تصغير (أشياء): (أَشْيَاء) فصغروها على لفظها، فدلّ ذلك على فساد مذهبيهما....، ولا حجة للأخفش فيما ذكّر، من أنّ (أَفْعِلَاء) أختُ (فَعْلَاء)، يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لـ(فَعِيل)، فكما جمعوا (سَمَحًا)، وهو (فَعْلٌ)، على (سُمَحَاء)، فكذلك جمعوا (شَيْئًا)، وهو (فَعْلٌ)، على (أَفْعِلَاء)، وذلك أنّ جمع (سَمَح) على (سُمَحَاء) شاذٌّ لا يقاس عليه مثله، فكيف نظيره...، وممّا يدلُّ أيضاً على فساد مذهب الفراء أنّه ادّعى أنّ الأصل في (شيء): (شَيْئٌ)، وذلك لم يُنطق به في موضع من المواضع، ولو كان شيء كـ(مَيِّتٌ وَهَيِّنٌ) لجاء على أصله في موضع من المواضع، فثَبَّتْ إذا أنّ الأحسن مذهب الخليل؛ إذ ليس فيه أكثر من القلب، والقلب كثير في كلامهم^(٣)، وهو ما ضعف به الرضي مذهب الفراء والأخفش كما هو واضح من نصه السابق^(٤).

(١) ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة (٦٨-٦٩)، الممتع (٣٣٠).

(٢) ينظر شرح الملوكي في التصريف (٣٧٦-٣٨٠).

(٣) الممتع في التصريف (٣٢٩-٣٣٠)، وينظر الإنصاف (٨١٨/٢).

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي (٣٠/١-٣١).

المذهب الثاني، وهو ما ردّه ابن عصفور، والرضي، وهو مذهب الكسائي^(١)؛ حيث يرى أنّها جمع تكسير للقلّة، وجاءت على الأصل، فوزن (أشياء): (أفعال)،^(٢) محتجين بأن هذا هو الأصل، فكل اسم كان على وزن (فعل) معتل العين كان قياسه أن يجمع على (أفعال)، نحو (بيت وأبيات)، و(سيف وأسياف)، وإنما منعوا صرفه تشبيها له بما في آخره ألف التانيث، فـ (أشياء) تشبه (حمراء)، و(صحراء)؛ وذلك أنّ (أشياء) تجمع على (أشاي وأشياوات) كما تجمع (صحراء) على (صحاري وصحروات)^(٣)، فعلة المشابهة معتبرة في الممنوع من الصرف، وأيده بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي، كما قيل في (سراويل) إنه منع من الصرف لشبهه بـ(مصايح)، وأجروا ألف الإلحاق مجرى ألف التانيث المقصورة ولكن مع العلمية فاعتبروا مجرد الصورة فليكن هذا من ذلك القبيل^(٤).

واستحسن السخاوي قول الكسائي؛ إذ يقول: " فأحسن هذه الأقوال كلها وأقربها من الصواب قول الكسائي؛ لأنه (فعل) جمع على (أفعال)، مثل: (سيف وأسياف)، وأما منع الصرف فيه فعلى التشبيه بـ (فعلاء)، وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه، كما أنهم شبهوا ألف (أرطى) بألف التانيث، فمنعوه الصرف في المعرفة.^(٥)

واستبعد الرضي مذهب الكسائي وضعفه؛ إذ يقول: " وما ذهب إليه بعيد؛ لأن منع الصرف بلا سبب غير موجود، والحمل على التوهم - ما وُجِدَ مَحْمَلٌ صحيح -

(١) ينظر معاني القرآن للزجاج (٢/٢١٢)، المنصف (٢/١٠١)، إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش (٢/٣٠٣).

(٢) ينظر إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش (٢/٣٠٣).

(٣) ينظر الإنصاف (٢/٨١٤)، شرح الشافية للرضي (١/٢٩).

(٤) ينظر تفسير روح المعاني (٧/٣٨).

(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة (٦٩-٧٠).

بعيدٌ من الحكمة...، ويضعف قول الأَخْفَش والكسائي قولهم: (أَشَايا، وَأَشَاوي) في جمع (أَشياء)، كَصَحَّارِي) في جمع (صحراء)، فَإِن (أَفْعَلَاءَ وَأَفْعَالًا) لَا يُجْمَعَانِ عَلَى (فَعَالِي)، وَالأَصْلُ هُوَ (الأَشَايا) وَقَلِبْتَ الياء فِي (الأَشَاوي) وَاوَأَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا قِيلَ: (جَبِيْتَهُ جَبَايَةً وَجَبَاوَةً)^(١).

المذهب الثالث: أَنَّها اسم جمع بزنة (لفعاء)، أَصلها (شيئاء) بزنة (فعلاء) قُدِّمَتِ الهمزة - التي فِي مَوْضِعِ اللام - إِلَى الفاء، فَصارت (أَشياء) بزنة (لفعاء)، فَالهمزة الأُولى فِي أَشياء أَصل، وَهي لام الكلمة، وَهمزتها الأَخيرة زائدة لِلتَّأْنِيثِ^(٢)، وَإِنَّمَا أُجْرِي القَلبُ المَكَانِي فِيها تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ (شيئاء) فِي آخِرها هَمْزَتانِ، بَيْنَهُما أَلِفٌ، وَالأَلِفُ حَرْفٌ ساكنٌ خَفِيٌّ، فَهُوَ حاجزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فَكَأَنَّهُ قَدْ تَوَالَى فِيها هَمْزَتانِ^(٣)، وَالقَلبُ المَكَانِي كَثُرَ فِي كِلامِ العَرَبِ، وَهُوَ أَهْوَنُ مِنَ الحَذْفِ^(٤)، وَأَخَذَ بِهَذَا القَوْلِ الخَلِيلُ؛ إِذْ يَقُولُ: "أَشياء: اسمٌ لِلجَمِيعِ كَأَنَّ أَصله: (فَعَلَاءُ شَيْئاء) فَاسْتَفْتَقِلَتِ الهمزتانِ، فَقلِبْتَ الهمزة الأُولى إِلَى أَوَّلِ الكَلِمَةِ فَجَعَلْتَ: (لَفْعاء) كَمَا قَلَبُوا (أَنُوقَ) فَقَالُوا: (أَيَّنَّقُ)، وَكَمَا قَلَبُوا: (قُؤُوسَ) فَقَالُوا: (قِسِيَّ)"^(٥)، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ سَيبُويهِ، وَالْمَبْرَدُ، وَالْمَازِنِيُّ،

(١) شرح الشافية للرضي (٣٠/١-٣١).

(٢) ينظر شرح التصريف للثمانيني (٤٠٣)، المفتاح في الصرف (١٠٩)، البحر المحيط (٣٢/٤)، الدر المصون (٤٣٤/٤).

(٣) ينظر شرح التصريف للثمانيني (٤٠٢)، اللباب في علل البناء والإعراب (٣٦٧/٢)، شرح الشافية للرضي (٢٩/١)، الإنصاف (٨١٣/٢).

(٤) ينظر المنصف (٩٨/٢).

(٥) كتاب العين (٢٩٦-٢٩٧).

والزجاج، وابن السراج، وابن جني، وابن يعيش، وابن عصفور، والرضي^(١)، وجمهور
البصريين^(٢).

وبعد فأرى أنّ مذهب الكسائي أقرب للصواب؛ لقوة حجته، ولأنّه جاء على الأصل،
وحمله على الأصل أولى من غيره، ومما يقويه أيضاً تصغيره على (أشياء)؛ وذلك أنّ
جموع القلة تصغر على لفظها، وبذلك يكون الرضي وافق الصواب في تضعيف
مذهب الفراء والأخفش، وجانبه في تضعيف مذهب الكسائي.

معيار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ ابن عصفور، والرضي حكما بفساد
وتضعيف مذهب الأخفش والفراء لعدة وجوه، أحدها: عدم ورود السماع على ما قالوا؛
لأنّ (شيئاً) لو كان في الأصل (شيئاً) لكان الأصل أكثر استعمالاً من المخفف، قياساً
على أخواته، فإن (بيئاً وسيداً وميتاً) أكثر من (بين وسيد وميت)، ولم يسمع
(شيء)، فضلاً عن أن يكون أكثر استعمالاً من (شيء).

ثانيها: مخالفة القياس؛ لأن حذف الهمزة في (أشياء) على غير قياس.

ثالثها: المسموع فيها تصغيرها على لفظها، فنقول (أشياء)، ولو كان (أفعلاء) وهو
جمّع كثرة وجب رده في التصغير إلى الواحد وفق القاعدة، والله تعالى أعلم بالصواب.

- قلب الواو ألفاً في (وَجَلْ ياجل):

(فَعِلْ) المكسور العين معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على قياسه من
الصحيح، وهو (يَفْعَلْ)، ولكنه حمل على مفتوح العين في الماضي فجاء على (يَفْعِلْ)

(١) ينظر الكتاب (٨٠/٤)، المقتضب (١٦٨/١)، المنصف (٩٤/٢) (فيه رأي المازني)، معاني
القرآن (٢١٢/٢)، الأصول (٣٣٧/٣)، المنصف (٩٥/٢)، شرح التصريف (٣٧٨)، الممتع
(٣٣٠)، شرح الشافية (٣٠/١).

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج (٢١٢/٢)، الإنصاف (٨١٣/٢).

فقالوا: (مَوْجِلٌ)، و(مَوْجِلٌ)؛ وذلك لأنَّ "يوجل" و"يوجل" في هذا الباب قد يعتل، فتقلَّب الواو ياءً مرةً، نحو: (يَيْجَل)، و(يَيْجَل)، وألغا أخرى، نحو: (يَاجَلٌ)، و(يَاحَلٌ)، فلما كان كذلك، شبَّهوا بالأول؛ لأنها في حال اعتلال، ولأنَّ الواو فيها في موضع الواو من الأوَّل، وهم كثيرًا ما يشبهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقةً في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى، وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون: (مَوْجِلٌ)، و(مَوْحَلٌ) بالفتح حيث كان المضارع مفتوحًا في (يَوْجَل)، و(يَوْحَل)، فجروا فيه على الأصل، وهذا القول أقيس، والأول أفصح^(١)، وهذا الثقل دعا بني قشير وعقيل إلى قلب الواو في (يوجل) ألغًا فقالوا: (ياجل)^(٢)، وقد ذكر ابن يعيش اللغات في (يوجل)، وذكر أنَّ أجودها (يوجل) بثبوت الواو؛ لأنَّها لم تتوسط الياء والكسرة وهي لغة القرآن الكريم^(٣)، قال تعالى: ﴿ قَالَ أَلَأَمْ لَا تَوَجَلُ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾^(٤)، كما ذكر أنَّهم يبدلون من الواو والياء الساكنتين ألغًا؛ وذلك إذا انفتح ما قبلهما طلبًا للخفة، وذلك قليل غير مطَّرد^(٥)، أما ابن عصفور فقد ذكر اللغات في (يوجل) فقط، أما بالنسبة إلى الرضي فقد ضعَّف قلب الواو ألغًا في (وجل) (ياجل) ذاكرًا وجه ضعفه؛ إذ يقول: "ونحو (يَاجَلٌ) ضعيف،

(١) شرح المفصل (١٤٦/٤).

(٢) ينظر كتاب الأفعال للسرقسطي (٢٧٠/٤).

(٣) شرح الملوكي في التصريف (٤٩)، وينظر الأصول في النحو (٣٥٤-٣٥٥)، الإنصاف (٧٨٤/٢).

(٤) سورة الحجر: آية (٥٣).

(٥) ينظر شرح المفصل (٣٦٤-٣٦٦).

أي: وإن كان مطردا في بعض اللغات، كما ذكرنا في باب الإعلال، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً^(١).

تحدث الرضي في النص السابق عن تضعيف قلب الواو ألفاً في (يوجل)؛ لأنَّ الواو لا تقلب ألفاً إلا إذا كانت متحركة ومفتوح ما قبلها، وهي هنا ساكنة، وحكم المبرد بقبحة وأنَّ الأوجه الثلاثة - وهي يَيْجَل وَيَنْجَل وَيَاجَل - فيها جائزة على بعد، والقياس هو: (يُوجَل)^(٢)، وذكر الثمانيني أنَّ هذا القلب على غير قياس^(٣)، وحكم العكبري بشذوذه^(٤).

وقد ذكر سيبويه اللغات في مضارع (وجل)، ولم يضعف أيّاً منها؛ إذ يقول: "أما (وجل يوجل)، ونحوه فإنَّ أهل الحجاز يقولون (يوجل)، فيجرونه مجرى (عَلِمْتُ)، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في (توجل): هي تيجل، وأنا إيجل، ونحن نيجل، وإذا قلت (يَفْعَلُ) فبعض العرب يقولون (يَيْجَلُ) كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بـ(أيام) ونحوها، وقال بعضهم: (ياجل) فأبدلوا مكانها ألفاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلونها من الهمزة الساكنة، وقال بعضهم: (ييجَلُ)، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياءً؛ لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها

(١) شرح الشافية (١١١، ٢٠٩/٣).

(٢) المقتضب (٢٢٨/١).

(٣) شرح التصريف للثمانيني (١٩٨).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٦/٢).

متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر^(١)، وذكر الفارسي أنّ من العرب من يقلب الواو وهي ساكنة همزة، فقال: (يأجل)^(٢) وقد ذكر ابن جني علة قلب الواو الساكنة في (يوجل) ألفاً؛ إذ يقول: "فإن قلت: فقد قالوا في (يوجل): (ياجل) وفي (بيأس): (ياءس) وفي (طيئي): (طائي)، وقالوا: (حاحيت، وعاعيت، وهاهيت)، فقلبوها الياء والواو هنا ألفين وهما ساكنتان وفي هذا نقض لقولك؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين، قيل: ليس هذا نقضاً ولا يراه أهل النظر قدحاً؛ وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين ثنتين، وفي وقت واحد تارة وفي وقتين اثنتين^(٣)، فقلب الياء هنا ألفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة^(٤)، وذكر العكبري أنّ الوجه فيه الفراغ من ثقل الواو بعد الياء فقلبت حرفاً من جنس الفتحة قبلها^(٥).

وبعد فأرى أنّه لا مانع من قلب الواو ألفاً في (يوجل)، وخاصة أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وإن كان القياس فيها (يوجل) الذي جاء به القرآن الكريم.

معيّار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ الرضي استند في حكمه بالضعف على قلب الواو الساكنة ألفاً في (يوجل) على قاعدة كلية، وهي: أنّ الواو والياء لا تقلب ألفاً إلا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، والله تعالى أعلم بالصواب.

- **قلب الألف ياء في (حبلى):**

(١) الكتاب (١١١/٤-١١٢).

(٢) التكملة (٥٧١).

(٣) الخصائص (١٥٦/١).

(٤) المنصف (٢٠٣/١).

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب (٣٥٦/٢).

حقَّ الاسم الذي في آخره أَلْف أن تقف عليه في الرفع والنصب والجر بغير تنوين، وإن كان منصرفاً فنقول: (هذا قَفًا ورأيت قَفًا ومررت بقفا)، إلا أن هذه الألف التي وقفت عليها يجب أن تكون عوضاً من التنوين في النصب، وسقطت الألف التي هي لام لالتقاء الساكنين، كما تسقط مع التنوين في الوصل، هذا إذا كان الاسم مما ينون مثله، وبعض العرب يقول في الوقف - أعني غير المنون -: (هذا أَفْعِي، وَحُبْلِي)، وفي مُثْنِي: (مُثْنِي) - ، فإذا وصل صيرها أَلْفًا وكذلك كل ألف في آخر اسم وزعموا أن بعض طيء يقول: (أَفْعُو)؛ لأنها أبين من الياء، وحكى الخليل عن بعضهم: (هذه حُبْلًا)... فهمزوا في الوقف فإذا وصلوا تركوا ذلك^(١)، ومن هذا المنطلق تحدث ابن يعيش عن قلب أَلْف (حُبْلِي) ياءً وحكم بقلته، وذكر أنَّ الأكثر الوقف عليها بالألف^(٢)، أما ابن عصفور فتحدث عن كونها تقلب همزةً أو واوًا أو ياءً دون الحكم على ذلك بقله أو كثرة^(٣)، أما الرضي فتحدث عن قلب هذه الألف في الوقف ياءً وحكم بضعفه؛ إذ يقول: "اعلم أن فَرْزَةَ وناسًا من قَيْسٍ يقبلون كل أَلْف في الآخر ياء سواء كان للتأنيث كـ(حُبْلِي) أو لا كـ(مُثْنِي)، كذا قال النحاة، وخص المصنف ذلك بألف نحو: (حُبْلِي)، وليس بوجه، وإنما قلبوها ياء؛ لأن الألف خفية وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك في حالة الوصل؛ لأن أخذك في جَرَسٍ حرف آخر يُبين جرس الأول وإن كان خفيًا، وأما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تُظنَّ معدومة، ومن ثم يقال: هؤلاء ويأرباه"^(٤)، وقال في موضع آخر: "قوله:"

- (١) ينظر الأصول في النحو (٣٧٨/٢).
- (٢) ينظر شرح المفصل (٢٢٥/٥).
- (٣) ينظر الممتع في التصريف (٣٨٧).
- (٤) شرح الشافية (٢٨٦/٢).

شاذ في نحو: (حُبْلَى وَصَيِّمٍ) قد ذكرنا في باب الوقف أن (حُبْلَى) بالياء مطرد عند فزارة، فكان الأولى أن يقول: ضعيف لا شاذ^(١).

تحدث الرضي في النص السابق عن أن فزارة وناسا من قيس يقبلون كل ألف في الآخر سواء أكانت للتأنيث أو أصلية ألفاً في حال الوقف؛ لأن الألف خفية وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك في حالة الوصل، معترضاً أيضاً على ابن الحاجب في تخصيصه ذلك بألف التأنيث المقصورة، معترضاً أيضاً عليه بحكمه على هذه اللغة بالشذوذ، والأولى أن يحكم بضعفها؛ لأنها لغة قوم من العرب، وقد تحدث سيبويه عن ذلك حاكماً بقلته، وأن الأكثر بقاؤها كما هي في حال الوقف والوصل؛ إذ يقول: "باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خفي وكان الذي يشبهه أولى، كما أنك إذا قلت: (مصطفين)، جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع الناء، لا من موضع آخر وذلك قول بعض العرب في أفعى: (هذه أفعى)، وفي حبلى: (هذه حبلى)، وفي مثنى: (هذا مثنى)، فإذا وصلت صيرتها ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، فأما الأكثر الأعراف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً، وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكت عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين، وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة^(٢).

وقد ذكر ابن جني أن الوصل من المواضع التي تُجزى فيها الأشياء على أصولها، وأن الوقف من مواضع التغيير والبدل؛ لذا نرى من يقول في الوصل: (هذه أفعى يا فتى) بالألف كما يجب، فإذا وقف قال: (هذه أفعى) فيبدل الألف ياء، ومنهم من يقول: (أفَعُو)

(١) شرح الشافية (٢١٠/٣).

(٢) الكتاب (١٨١/٤).

فيبدلها واوا^(١). وقد حكم الثمانيني أيضًا، والعكبري، وابن عقيل، وابن الأثير، وأبو حيان، وناظر الجيش، والشيخ خالد الأزهرى بقلة هذه اللغة - وهي قلبها ياء أو واوًا أو همزة -، وأنَّ الأكثر فيها بقاؤها كما هي في حال الوقف والوصل^(٢).

وقد ذكر ابن يعيش اللغات الثلاث فيها فذكر أنَّ قومٌ من العرب يبدلون من هذه الألف ياءً في الوقف، فيقولون: (هذا أفعي وحُبلي)، وكذلك كلُّ ألف تقع أخيرًا؛ لأنَّ الألف خفيَّة، وهي أدخلٌ في الحلق قريبةً من الهمزة، والياء أبينُّ منها لأنها من الفم، وأنها لغة لقرارة وناسٍ من قيس، وهي قليلة، والأكثر الأول، فإذا وصلنا عادت الألف، واستوت اللغتان، وأنَّ طيء يجعلونها ياءً في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واوًا؛ لأنَّ الواو أبينُّ من الياء إذ كانت الياء أدخلٌ في الفم، فكانت أخفى منها، وأنَّ سيبويه حكى فيها الوقف بالهمزة، نقول: (هذه حُبلاً) بالهمزة...، وإنما أبدلوا منها؛ لأنَّ الألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحرِّكًا كانت أبينَّ من الألف، والألف قريبةً من الهمزة؛ لأنَّ الألف تهوي وتنقطع عندها^(٣).

وبعد فأرى أنَّ قلب ألف المقصور ياءً أو واوًا أو همزة في حال الوقف ضعيف كما حكم الرضي، وأنَّ بقاءها على حالها في حال الوصل والوقف هو الأكثر فيها، وهذا ما ارتضاه الكثير من النحاة كما أشرت سابقًا، وإنَّ كان هذا لغة لبعض العرب، فمستخدمها ليس مخطئًا لكلام العرب، ولكنه مخطئًا لأجود اللغتين.

(١) ينظر المنصف (١/١٦٠).

(٢) ينظر شرح التصريف (٤٢٩)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٢٠٢)، المساعد

(٣/٤)، البديع في علم العربية (١/٦٨٨)، الارتشاف (٢/٨٠١-٨٠٢)، تمهيد القواعد

(١٠/٥٢٩١)، التصريح بمضمون التوضيح (٢/٦١٧).

(٣) ينظر شرح المفصل (٥/٢٢٢).

معيار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ الرضي اعتمد في تضعيفه في قلب الألف في (حبلَى) ياء في حال الوقف على قلة هذه اللغة، وأنها ليست اللغة الكثيرة الفصيحة لأكثر العرب، والله تعالى أعلم بالصواب.

- الإدغام في (تحية):

(تحية) مصدر (حيّ) على (تفعلة)، حذف ياء التفعيل و عوض عنها التاء في آخره، وقد تحدث ابن عصفور فقط عن تضعيف مذهب المازني القائل بجواز فك الإدغام فيها، ولم يتحدث عن تضعيف مذهب المازني كل من ابن يعيش والرضي، وفي هذا يقول ابن عصفور: "فإن كانت التاء عَوْضًا فإنه لا يجوز إلا الإغام، نحو: (تَحِيَّة) مصدر (حَيًّا)، الأصل (تَحْيِيًّا) فحذفت ياء (تَفْعِيل) وَعَوَّضت التاء منها على حدِّ (تَكْرِمَة) فصار (تَحْيِيَّة) فصارت هذه التاء لأجل العَوْضِيَّة كأنها جزء من الكلمة فلزمت، فصارت الحركة لازمة لذلك، فلزم الإدغام، وزعم المازنيّ أنّه يجوز الإظهار، واستدلّ على ذلك بجواز الإظهار في (أَحْيِيَّة)، مع أنّ الهاء من (أَحْيِيَّة) لازمة لـ(أَفْعَلَة)؛ لأنها لم تدخل على (أَحْيِيَّة)، كما أنها في (تَحْيِيَّة) كذلك؛ إذ لم تدخل على (تَحْيِيَّة)، وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأنّ الفرق بين (تَحْيِيَّة) و(أَحْيِيَّة) بيّن، وذلك أنّ التاء من (تَحْيِيَّة) صارت عَوْضًا من حرف من نفس الكلمة، فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة لذلك، وأيضًا فإنّ (أَحْيِيَّة) جمع، والجمع فرع على الواحد، والفروع قد لا تُلحظ وقد تُلحظ، وأمّا (تَحْيِيَّة) فمصدر، والمصدر أصل، فينبغي أن يُلحظ في نفسه" (١).

تحدث ابن عصفور في نصه السابق عن تضعيف أجازه المازني الإظهار في (تحية)؛ وذلك لأنّ المازني حمل الإظهار في (تحية) على الإظهار في (أحوية)،

(١) الممتع الكبير في التصريف (٣٦٧).

ولنراجع نص المازني لتتعرف على ما ذهب إليه؛ حيث يقول ابن جني ناقلاً كلام المازني عن الإظهار في (تحية): "قال أبو عثمان: والإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر، وجاز الإظهار كما جاز في جمع (حياء) حين قلت: (أحيية)؛ لأنَّ الهاء لـ (أفعله) إذا كانت جمعاً لازمة لا تفارق، فلذلك كانت كـ (تحية) حيث كانت الهاء لا تفارق" (١).

فابن جني هنا ذكر إجازة المازني الإظهار في (تحية) مع أن الإدغام أكثر، كما ذكر ابن عصفور سابقاً، ونقله عنه أيضاً أبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش، والشاطبي (٢).

ويبدو من كلام سيبويه أنه موافق للمازني في جواز الإظهار؛ حيث أشار إلى ذلك بقوله: "وذلك قولك: قد حي في هذا المكان، وقد عي بأمره، وإن شئت قلت: قد حيي في هذا المكان وقد عيي بأمره، والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة" (٣)، وقال أيضاً: "فأما (تحية) فبمنزلة (أحيية)، وهي (تفعلة)، والمضاعف من الياء قليل؛ لأن الياء قد تثقل وحدها لأمًا، فإذا كان قبلها ياءً كان أثقل لها" (٤).

كذلك ذكر الشاطبي أنه لا إشكال على مذهب المازني، وأنَّ القياس جواز الأمرين الإظهار والإدغام، بيد أنهم أدغموا فقط، واعتبر هذا من الشذوذ؛ إذ يقول: "وقد شذ من هذا القسم شيء فأعل، وذلك (تحية)، أصله: (تحية)، وهو على وزن (تضرب) من غير سمة فارقة، فكان حقه أن يجري فيه ما يجري في نظائره من الإظهار والإدغام فيقولوا: (تحية، وتحية)، كما قالوا: (أعيية وأعيية، وأحيية وأحيية)، قال

(١) المنصف (١٩٥/٢).

(٢) ينظر الارتشاف (٣٤٧/١)، المساعد (٦٢٦/٢)، تمهيد القواعد (٣٧٩٦/٨)، المقاصد الشافية (٣٢٢/٩).

(٣) الكتاب (٣٩٥/٤).

(٤) الكتاب (٣٩٧/٤).

سيبويه: "والإدغام أكثر، والأخرى عربية لكنهم ألزموها الإدغام فدل على أنه من قبيل الإعلال لا من قبيل الإدغام، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء عن طريق الإعلال، فلما سكنت العين -وهي الياء الأولى- أدغمت في الياء، ولم يكن نقل الحركة على هذا لأجل الإدغام، بل كأن الإدغام كان بعد سبق النقل على جهة الإعلال، وقد أجاز المازني في (تحية) الإظهار حملا على القياس، فلا إشكال على مذهبه"^(١).

أما ابن السراج، والفارسي، وابن يعيش، وابن عقيل، والرضي، وأبو حيان، وناظر الجيش، فلم يجيزوا سوى الإدغام^(٢).

وإلى ذلك أشار الفارسي عند حديثه عن النسب إليها بقوله: " (تحية)، وزنه - وهو مصدر لفعلت يحيي - على ضربين: على (تفعلة، وتفعيل)، إلا أن تفعيل يرفض هاهنا كما رُفض (عطي) في تصغير (عطاء)، فاستعمل تفعلة، وأدغمت الياء التي هي عين في الياء التي هي لام وألقت حركتها على الفاء، فإذا أضفت إليه حذفتم الياء التي هي عين لموافقها الزائدة التي هي (عدي) في السكون، فإذا حذفته كراهة اجتماع الياءات قلبت الياء التي هي لام ألفاً، فانفتح ما قبلها وهو الفاء ك نحو ما فعلته في سائر ما تقدم، ثم أبدلت من الألف واواً لشيوخ الحركة فيه فقلت: (تحوي)"^(٣).

وقد استحسّن ابن عقيل الإدغام بقوله: "ومن (فعل على تفعيل)، نحو: (كلم تكليماً)، وقد يشركه (تفعلة)، نحو: (ذكر تذكرة)، و(حل اليمين تحللة)، ويغني عنه

(١) المقاصد الشافية (٣٢٢/٩).

(٢) ينظر الأصول في النحو (٢٤٩/٣)، التعليقة على كتاب سيبويه (١٥/٣)، شرح المفصل (٤٤٨/٣)، المساعد (٦٢٦/٢)، شرح الشافية (٣١/٢)، الارتشاف (٣٤٧/١)، تمهيد القواعد (٣٧٩٦/٨).

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه (١٥/٣).

غالبًا فيما لامه همزة فيغلب في المهموز (تفعلة تفعيلاً)، فتقول: (خطأ تخطئة، وجزأ تجزئة)... ووجوبًا في المعتل، نحو: (زكى تزكية وحيا تحية) بالإدغام وجوبًا، وقال المازني: يجوز الإدغام، وهو الأكثر والأحسن^(١).

أما بالنسبة إلى ابن عصفور فضعف مذهب المازني، فعلى ذلك لم يجز الإظهار عنده، وقد ضعف ابن جني قبله مذهب المازني ذاكراً الفرق بين (تحية) و(أحيية)؛ حيث يقول بعد أن ذكر كلام المازني: "وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ ... وذلك أن (أحيية) جمع، والجمع فرع على الواحد، فإذا جننا بالواحد فقلنا: (حياء) زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك (تحية)؛ لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد؛ ألا ترى أن (تحية) ليس ثانيًا عن أول، كما أن الجمع ثان عن الواحد؟ فالإدغام فيها لا يجوز غيره، فهذا فرق ما بينهما... وأيضًا فليست الهاء في (أحيية) بدلا من شيء في حشو الكلمة، وإنما هي زائدة للتأنيث، والهاء في (تحية) بدل من ياء (تفعيل) فهي ألزم، فقويت الحركة فوجب الإدغام في (تحية)"^(٢)، وهذا نفسه ما علل به ابن عصفور تضعيف مذهب المازني.

وبعد أرى جواز الإظهار والإدغام في (تحية)؛ لأن ذلك هو القياس فيها، حملاً على نظائرها، فنقول: (تحية، وتحية)، كما نقول: (أعية وأعيية، وأحية وأحيية)، وإن كان الإدغام فيها أكثر، فالإدغام إيها من قبيل الإعلال لا من قبيل الإدغام، فقد نُقلت الحركة من العين إلى الفاء عن طريق الإعلال، فلما سكنت العين - وهي الياء الأولى - أدغمت في الياء، ولم يكن نقل الحركة على هذا لأجل الإدغام، بل كأن

(١) المساعد (٢/٦٢٦).

(٢) المنصف (٢/١٩٦).

الإدغام كان بعد سبق النقل على جهة الإعلال، فيكون تضعيف ابن عصفور لمذهب المازني هنا مخالفة للقياس.

معيار الحكم بالضعف: اعتمد ابن عصفور في تضعيف كلام المازني على تضعيف القياس الذي اعتمده المازني؛ لأنَّه قياس مع الفارق، والله تعالى أعلم بالصواب.

- إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى: ﴿نَحْسِفُ بِهِمْ﴾^(١) :

ليس التقارب شرطاً كافياً للإدغام، وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه، ومن ثم لم يدغموا حروف (ضوي مشفر) فيما يقاربهما^(٢)، لذلك لا تدغم الفاء إلا في مثلها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَالصَّيْفُ فَأَلْبَسُوا﴾^(٤)، ونحوه، ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف (ضمّ شفر)، ففيها تفشّ يزيله الإدغام^(٥)، بيد أن الكسائي أدغمها في الباء، وحكم ابن يعيش على ذلك بالشذوذ، وضعفه ابن عصفور كما سنوضح، أما الرضي فذكر أنه نُقل عن بعض القراء الإدغام في الآية ولم يذكر تعليق^(٦)، ولكنه في موضع آخر ذكر أن المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيان: أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني، فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة، فمن ثم لم تدغم حروف (ضوي مشفر) فيما ليس فيه صفة المدغم^(٧).

يقول ابن عصفور في تضعيف مذهب الكسائي: "ومن ذلك إدغام الكسائي وحده الفاء من: ﴿نَحْسِفُ بِهِمْ﴾ في الباء، وقد تقدّم أنها من الحروف التي لا تدغم في

(١) سورة سبأ: آية (٩).

(٢) ينظر المفصل (٣٩٧).

(٣) سورة البقرة: آية (٢١٣).

(٤) سورة قريش: آية (٢-٣).

(٥) ينظر شرح المفصل (٥٤٩/٥).

(٦) شرح الشافية (٢٧٤/٣).

(٧) المصدر السابق (٢٧٠/٣).

مقاربتها، ولا يُحفظ ذلك من كلامهم، وهو مع ذلك ضعيف في القياس، لما فيه من إذهاب التفشي الذي في الفاء^(١).

تحدث ابن عصفور في نصح السابق عن تضعيف قراءة الكسائي بإدغام الفاء في الباء في الآية الكريمة؛ لما في ذلك من إذهاب التفشي الذي في الفاء، ولم يدغم الفاء في الباء سوى الكسائي وأظهرها الباكون^(٢)، فإدغام الفاء في الباء مما تفرد به الكسائي^(٣).

وسيبيويه لم يدغم الفاء في الباء، ولكن ادغام الباء في الفاء جائز عنده؛ إذ يقول: "والفاء لا تدغم في الباء؛ لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء؛ وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان؛ لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: (اعرف بدرًا)، والباء قد تدغم في الفاء؛ للتقارب، ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم؛ وذلك قولك: (أذهب في ذلك)، فقلبت الباء فاءً كما قلبت الباء ميمًا في قولك: (اصح مطرًا)"^(٤) يقصد: اصحب مطرًا.

ولم يكن ابن عصفور وحده من ضعف قراءة الكسائي بل سبقه إلى ذلك السيرافي، والزمخشري، وابن الأثير^(٥)، يقول السيرافي في ذلك: "وقد أدغم الكسائي

(١) الممتع الكبير في التصريف (٤٥٥-٤٥٦).

(٢) ينظر السبعة لابن مجاهد (٥٢٧)، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (٤٤)، النشر في القراءات العشر (١٢/٢).

(٣) ينظر المفصل (٣٩٧)، الارتشاف (٧٠٥/٢).

(٤) الكتاب (٤٤٨/٤).

(٥) شرح كتاب سيبويه (٤٧٣/٥)، المفصل (٤٠١)، البديع في علم العربية (٦٤٢/٢).

وحده الفاء في الباء في قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾^(١)؛ لأن أقرب المخارج إلى مخرج الباء مخرج الفاء، وهو قليل ضعيف^(٢).

وحكم الفارسي بعدم جواز إدغام الفاء في الباء موضعاً علة ذلك بقوله: "فأما إدغام الكسائي الفاء في الباء في ﴿نُخَسِّفْ بِهِمْ﴾ فإن إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاز إدغام التاء في الفاء، وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت بها إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء، حتى جاء مثل: الحدث، والحذف، والمغافير، والمغاثير فتعاقبا على الحرف للمقاربة التي بينهما، فلما اتصلت بمخرج التاء صارت بمنزلة حرف من تلك الحروف، فلم يجز إدغامها في الباء؛ لأنه لما اتصل بما ذكرنا صار بمنزلة حرف من ذلك الموضع، فكما أن ذلك الحرف الذي اتصل الفاء به لا يدغم في الباء، كذلك الفاء لا تدغم في الباء..."^(٣).

وحكم الصيمري، وابن يعيش على ادغام الكسائي لها بالشذوذ^(٤)؛ يقول ابن يعيش: "الفاء لا تدغم إلا في مثلها، نحو قوله تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾^(٥)،.... ونحوه، ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف (ضم شفر)، ففيها تفشٍ يُزيله الإدغام، فأما ما حُكي عن الكسائي من ادغامه لها في الباء في قوله عز وجل: ﴿نُخَسِّفْ بِهِمْ﴾ فشاذ".

(١) سورة سبأ: آية (٩).

(٢) شرح كتاب سيبويه (٤٧٣/٥).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٨/٦).

(٤) التبصرة (٩٥٦/٢)، شرح المفصل (٥٤٩/٥).

(٥) سورة البقرة: آية (٢١٣).

وبعد أقول كما قال أبو حيان في البحر عن هذه القراءة: إِنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وَيُوجَدُ فِيهَا الْفَصِيحُ وَالْأَفْصَحُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَيْسِيرِهِ تَعَالَى الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ^(١)، وخاصة أن الكسائي إمام الكوفيين، كما أن ما ورد أنه قُريء به في العربية يجوز الاحتجاج به، وهي قراءة سبعية متواترة كما هو مقرر.

معيار الحكم بالضعف: حكم ابن عصفور على إدغام الفاء في الباء بالضعف؛ لأنه لم يُسمع عنهم إدغام الفاء في مقاربها إلا في قراءة الكسائي، بالإضافة إلى ضعفه في القياس؛ لما فيه من إذهاب التفشّي الذي في الفاء؛ حيث أنه أدغم الأقوى وهو الفاء في الأضعف وهو الباء، والله تعالى أعلم بالصواب.

- - **الإدغام في (وتدا):** الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الإدغام؛ لأن المتقاربين كالمتماثلين؛ لأنهما من حيز واحد، فالعلة الموجبة للإدغام في المثليين قريب منها في المتقاربين؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك شبه بمشي المقيّد، فإذا التقى حرفان متقاربان، أدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني، فعلى هذا لا يصح الإدغام إلا في مثليين، إذ لو تركته على أصله من لفظه، لم يجز إدغامه لما فيهما من الخلاف؛ لأن رفع اللسان بهما رفعة واحدة مع اختلاف الحرفين محال؛ لأن لكل حرف منهما مخرجاً غير الآخر، ولا يمتنع ذلك في المتماثلين؛ لأن المخرج واحد يمكن أن يجمعهما في العمل، فيقع اللسان عليهما وقعا واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان، فالإدغام في المتقاربة على التشبيه بالأمثال، فكلما كانت أشد تقارباً، كان الإدغام فيهما أقوى، وكلما كان التقارب

(١) البحر المحيط (٧/٢٥١).

أقلَّ كان الإدغام أبعداً^(١)، من هذا المنطلق تحدث ابن يعيش عن إدغام المتقاربين في (وتدا)، فذكر أنه إن أسكنا الحرف الأوّل من المتقاربين تخفيفاً على حد الإسكان في (كتفٍ)، و(فخذٍ) لأجل الإدغام جاز حينئذ الإدغام، فنقول في (وتدٍ وعَدَدٍ): (وتدٍ وعَدَدٍ)، بالإسكان للتخفيف، ثم نقول: (ودٌ وعَدَدٌ) بالإدغام، كما ذكر أنّ الأكثر في هذا أن لا يُدغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم نقل في الفعل من نحو: (وتَدَّ يَتَدُّ): (ودَّ يَدُّ)؛ لئلا يتوهّم أنّه فعلٌ من تركيب (ودد)، مع أنّنا لو قلنا: (يَدُّ) في (يَتَدُّ)، لتوالى إعلان: حذف الواو التي هي فاء، وقلبُ التاء إلى الدال^(٢)، أما ابن عصفور فذكر أيضاً أنّه لما سكنت التاء في لغة بني تميم، كما يقولون في (فخذٍ): (فخذُ)، اجتمعت التاء ساكنة مع الدال، فاستثقلوا ذلك فأدغموا، ذاكراً أيضاً أنّ البيان فيه جائز، وأنّ التاء لو كانت متحرّكة لم تُدغم؛ لأنّ الحركة في النية بعد الحرف، فتجيء فاصلة بينهما، وأنّ ما يبيّن استئقالهم التاء ساكنة قبل الدال اجتنابهم (وتدًا ووطدًا) في مصدر: (وتَدَّ ووطَدَ)، وعُدولهم عن ذلك إلى (تدّة ووطدّة)، ك(عِدّة)^(٣)، أما الرضي فذكر أنّ فك الإدغام في (وتدا) ضعيف؛ إذ يقول: "وتدا وتدا بفك الإدغام ضعيف قليل لا يقاس عليه"^(٤).

تحدث الرضي في النص السابق عن تضعيف فك الإدغام في (وتدًا) بسكون التاء وهي لغة بني تميم، أما (وتدًا) بفتح التاء عنده يجوز فيها الفك والإدغام؛ حيث ذكر أنّه إن كان تقارب الحرفين كاملاً جاز الإظهار نظر إلى الالتباس بالإدغام، وجاز

(١) ينظر شرح المفصل (٥/٥٢٧).

(٢) ينظر المصدر السابق (٥/٥٢٨).

(٣) ينظر الممتع في التصريف (٤٥٣-٤٥٤).

(٤) شرح الشافية (٣/٢٦٩).

الإدغام نظراً إلى شدة التقارب، وذلك نحو: (وَتَدَّ يَتَدُّ وَتَدًّا)، و(وَطَدَّ يَطُدُّ وَطَدًّا) و(عِتْدَانٍ) في جمع (عَتُودٍ)، كما ذكر أنّ من العرب من يدغم التاء في الدال فيقول: (وَتَدَّ يَتَدُّ وَدًّا) و(عَتُوداً وَعِدَّاناً)... وذكر أنّ بني تميم يخففون فيحذفون كسرة التاء كما فعلوا في نحو: (كَبَدٌ وَفَخَذٌ) فقالوا بعد الإسكان: (وَدِّ)، ولم يجز في لغتهم (وَتَدُّ) - بسكون التاء مظهرة - كما قيل (عِتْدَانٍ)؛ لكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل، وجمعه على (أوتاد) يزيل اللبس، ولم يجز الإدغام في نحو: (وَطَدُّ) لئلا تزول فضيلة الإطباق، ومن العرب من يلتزم (تِدَّةً وَطِدَّةً) في مصدر (وتدا ووطد) خوفاً من الاستئفال لو قيل: (وَتَدًّا وَوَطَدًّا) غير مدغمتين، ومن الالتباس لو قيل: (وَدًّا)^(١)؛ لذا حكم الرضي بضعف وقلة (وتدا) بسكون التاء.

وقد تحدث عن جواز الإدغام في (وتدا) بسكون التاء - في لغة بني تميم - سيبويه، والفراسي، وابن جني، والراغب الأصفهاني، وابن الأثير، ومحي الدين درويش^(٢).

وقد فصل أبو الفداء الكلام في ذلك فذكر أنّه إن التقى المتقاربان في كلمة واحدة نظر فإن كان إدغامهما مما يؤدي إلى لبس لم يجز الإدغام نحو: (كنية) فلا يقال: (كنية) بإدغام النون في الياء؛ لئلا يلتبس فيظنّ أنه من مضاعف الياء، وكذلك لا يقال في (شاة زماء): (زماء) وهي من المعز ما له لحية، ولا في (غنم زئم): (زئم)؛ لئلا يتوهم أنه مثل (شماء وشمم)، ولا في (عتد)، وهو الشديد التام الخلق: (عدّ)، بقلب التاء دالا، وإدغام الدال؛ لأنّه يلبس بالعدّ من العدد، وكذلك لا يقال في (وتد

(١) ينظر شرح الشافية (٢٦٨/٣).

(٢) ينظر الكتاب (٤٥٦/٤)، التعليقة على كتاب سيبويه (١٢٩/٥)، سر صناعة الإعراب (١٨٥)، المفردات في غريب القرآن (٥١١)، البديع في علم العربية (٦٣٠/٢-٦٣١)، إعراب القرآن وبيانه (٤٤٣/٦).

يُتَد): (يَدُّ)؛ لتوالي إعلالين وهما حذف الواو من (يوتد) لوقوعها بين ياء وكسرة ثم قلب التاء إلى الدال للإدغام، ومن ثم لم يبنوا نحو ماضي (وددت) على الفتح؛ لأنهم لو بنوه على الفتح لقالوا في مضارعه (يودد) على (يفعل) بكسر العين، وكان يجب حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة فكان يبقى: (يودد) ثم يدغم فيبقى: (يَدُّ) فيتوالي إعلالان فلذلك قالوا: (وددت) بالكسر ليكون المضارع على (يودد) بالفتح، فتسلم الواو مثل (يوجل)، وقالوا في مصدر (وطد ووتد): (طدة وتدة) ولم يقولوا: (وطدا ووتدا)؛ لأنه مستثقل إن لم يدغم، وملبس إن أدغم؛ إذ لو قلبوا الطاء والتاء في (وطدا ووتدا)، وأدغموا لصار (ودّا) فيلبس بقولك: (ودّ) من غيره، فأما إذا لم يلبس الإدغام فإنه حينئذ يجوز، وذلك نحو: (امحى وهمرش)، والأصل: (انمحى وهمرش)^(١).

وبعد فأرى أن الأكثر في (وتدا) الإظهار؛ لحدوث اللبس كما وضحت سابقاً، وإن كان هذا مخالفاً لما ضعفه الرضي؛ لأن الأكثر في هذا أن لا يدغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم نقل في الفعل من نحو: (وتدّ يتدّ): (ودّ يدّ)؛ لنلا يتوهم أنه فعلٌ من تركيب (ودد).

معيّار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أن الرضي اعتمد في تضعيفه فك الإدغام في (وتدا) على قاعدة اجتماع المتقاربين والأول منهما ساكن فلا بد من الإدغام، والحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الإدغام؛ لأن المتقاربين كالمتمثلين؛ لأنهما من حيّز واحد، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) ينظر الكناش في فني النحو والصرف (٣١٩/٢).

- الإدغام في (يَقْتُل) بسكون القاف مع سكون أول المدغمين:

تاء "اَفْتَعَلَ" إذا وقع بعدها مثلها، نحو: (اقتتل القومُ)، فإنه يجوز فيه الوجهان: الإدغام والبيان، وإن كانا مثلين في كلمة واحدة، والإدغام ليس لازماً، بل أنت مخيرٌ في الإدغام وتركه، وإن كان الحرفان من كلمة واحدة، فإنهما يُشبهان المنفصلين؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعد تاء "افتعل" مثلها، نحو: (يَرْتَحِل) و(يَسْتَمِع) فلذلك نحن مخيرون في الإدغام والإظهار، فالإظهار لما ذكرناه من عدم اللزوم، والإدغام لاجتماع المثليين، وكونهما من كلمة واحدة^(١)، وقد تحدث ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي عن جواز الإدغام والبيان في (اقتتل)، ومضارعه، فوجد ابن عصفور ذكر الأوجه الجائزة في الإدغام في الماضي (اقتتل) حاكماً بقلة الوجه الثالث - وهو كسر التاء الأولى تبعاً لكسرة القاف قبلها -؛ إذ يقول: "وإن كان أحد المثليين تاء (اَفْتَعَلَ)، نحو: (اقتتل)، فإنه يجوز فيه الإظهار والإدغام، أمّا الإظهار؛ فلأنه يُشبه اجتماع المثليين من كلمتين، في أنه لا يلزم تاء (اَفْتَعَلَ) أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين؛ لأننا نقول: (اكتسب)، فلا يجتمع لنا مثلان، وإنما يجتمع المثلان في (اَفْتَعَلَ) إذا بنيينا من كلمة عينها تاء، نحو: (اقتتل وافتتح)، فكما لا ندغم إذا كان ما قبل الأوّل من المثليين المنفصلين ساكناً صحيحاً، فكذلك لا ندغم في (اَفْتَعَلَ)، وأمّا الإدغام فلأنّ المثليين، على كلّ حال في كلمة واحدة فندغم كما ندغم في الكلمة الواحدة... وإذا أدغمنا جاز ثلاثة أوجه: أحدها: أن ننقل الفتحة إلى فاء (اَفْتَعَلَ)، فُحْرَكِ الفاء ونُسْقَطَ ألف الوصل ثمّ ندغم، فنقول: (قَتَّل) بفتح القاف، والثاني: أن نحذف الفتحة من تاء (اَفْتَعَلَ) فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة، فُحْرَكِ الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين، فتذهب همزة الوصل لتحرك الساكن، ثمّ ندغم فتقول: (قَتَّلُوا)، بكسر القاف وفتح التاء، والثالث - وهو أقلها - أن نكسر التاء في هذه اللغة

(١) ينظر شرح المفصل (٥/٥٥١).

الثانية إتباعًا للكسرة التي قبلها، فنقول: (قَتَّلُوا) بكسر القاف والتاء، وقد حُكي عنهم: فِتِّحُوا، في "افتتَحُوا"^(١).

أما ابن يعيش، والرضي فذكرا في الماضي الوجهين الأولين، وذكرا في مضارعه أربعة أوجه، مضعفين الوجه الرابع - وهو سكون التاء الأولى مع سكون القاف، يقول ابن يعيش في ذلك: "... وأما مستقبله، وهو (يَقْتَلُونَ)، فيجوز فيه مع الإدغام أربعة ألفاظ، أحدها: (يَقْتَلُونَ)، بفتح القاف وكسر التاء مشددة؛ لأننا ألقينا حركة التاء على القاف، ثم أدغمنا في التاء الثانية، وهي مكسورة، والثاني: (يَقْتَلُونَ)، بكسر القاف لالتقاء الساكنين، والثالث: (يَقْتَلُونَ) بكسر القاف وحرف المضارعة، كما قالوا: (مِنْحَرٌ)، فكسروا الميم إتباعًا لكسرة الخاء، والرابع: - وهو أقلها لضعفه - (يَقْتَلُونَ) بإدغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان، وذلك أنه لما أسكن التاء للإدغام، لم يُحرِّك القاف، وتُرك على سكونه، وهذا بالاختلاس أشبه منه بالإدغام^(٢)، وقال الرضي في تضعيف الوجه الرابع: "وأجاز بعضهم حذف حركة أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة، فيجمع بين ساكنين، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس، والأولى أن ما روي من مثله من العرب اختلاس حركة، لا إسكان تام"^(٣)، وقد سبقهما على تضعيف هذا الوجه الصيمري^(٤).

وقد تحدث سيبويه، وأبو الفداء، وناظر الجيش عن جواز الأمرين في (اقتتل) الإظهار والإدغام، ذاكرين أيضًا جواز كسر القاف وفتحها عند الإدغام بعد حذف

(١) ينظر الممتع في التصريف (٤٠٧).

(٢) ينظر شرح المفصل (٥٥١/٥).

(٣) شرح الشافية (٢٦٩/٣).

(٤) ينظر التبصرة والتذكرة (٩٤٠/٢).

همزة الوصل كما وضحت سابقاً^(١)، وقد تحدث ابن جني عن جواز الأمرين الإظهار والإدغام دون تطرق لذكر الأوجه الجائزة في الإدغام^(٢)، أما ابن السراج، والعكبري فأوضحا الأمر بذكر العلة في الإظهار وعدمه، فالإظهار؛ لأنَّ التاء الأولى دخلت لمعنى فَمَنْ أَبَى الإدغام كرهَ أَنْ يُزِيلَ البناءَ الذي دخلتْ لَهُ التاءُ فيزولُ المعنى وذهب إلى أَنَّ التاءَ غيرَ لازمةٍ وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ راءِ (أَحْمَرَّتْ) اللازمة؛ لِأَنَّهُ يَجوزُ أَنْ يَقَعَ بعدَ تاءِ (افْتَعَلُوا)، وَمَنْ أَدغَمَ لَمَّا كَانَ الحرفانِ في كلمةٍ ومضى على القياسِ فقال: (يَقْتَلُونَ)، و(قَدْ قَتَلُوا) كسروا القافَ لالتقاءِ الساكنينِ وشبهت بقولهم: (رُدَّ)، وقال آخرون: (قَتَلُوا) ألقوا حركةَ المتحركِ على الساكنِ...^(٣).

أما العكبري، وابن الأثير، وابن قيم الجوزية فذكروا أنَّ الأكثرين لا يدغمون، وأنَّ القياس والأصل فك الإدغام^(٤)، يقول العكبري: "فَأَمَّا اقْتَتَلُوا فإلأكثرُونَ لا يُدغمُونَ؛ لِأَنَّ التاءَ زِيدتْ لِمَعْنَى فَلَا تُذْهَبُ بِالإدغامِ وَلَيْسَ هُنَا حَرْفٌ عِلَّةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَدغمُ..."، ويقول ابن الأثير: "إِذَا بَنِيْتَ (افْتَعَلَ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ مِمَّا يَقَعُ الإِدغامُ فِيهِ، نَحْوُ: (اقْتَتَلُوا وَاشْتَمَمُوا)، فَك فِيهِ البَيانُ والإِدغامُ، فَإِن بَيَّنْتَ فَهُوَ الأَصْلُ، وَإِن أَدغَمْتَ فَك فِيهِ مَذْهَبانٌ..."، ويقول ابن قيم الجوزية: "أَنَّ يَكُونُ المِثْلانِ تاءَينِ فِي (افْتَعَلَ)، نَحْوُ: (اسْتَتَرَ، وَاقْتَتَلَ)، فَإِن قَيَّاسَهُ الفِك - أَيْضاً - لَمَّا يُوْدِي إِليهِ الإِدغامُ مِنَ التَّقْاءِ السَّاكِنينِ، وَهُما الحَرْفُ المَسْكَنُ للإِدغامِ مَعَ ما قَبْلَهُ...".

(١) ينظر الكتاب (٤/٤٤٣-٤٤٤)، الكناش في فني النحو والصرف (٢/٣٠٨)، تمهيد القواعد (١٠/٥٢٧٠).

(٢) ينظر الخصائص (٣/٩٦).

(٣) الأصول في النحو (٣/٤٠٨).

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٤٧٠)، البديع في علم العربية (٢/٦٤٤-٦٤٥)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (٢/١٠٦٣).

وبعد فأرى أنّ الإظهار أقيس وإنّ جاز الإدغام؛ لأنّ التاء جاءت لمعنى يذهب إذا
أدغمتنا، كما أنّ الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين، وهو الوجه الذي حكم بقلته
وضعفه ابن يعيش، والرضي.

معيار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أنّ ابن يعيش، والرضي حكما بالضعف على
هذا الوجه الذي يجمع فيه بين سكون القاف، والتاء الأولى من أول المثليين استناداً
إلى قاعدة التخلص من التقاء الساكنين، والله تعالى أعلم بالصواب.

المبحث الثالث

الأبنية الصرفية الضعيفة لدى العلماء الثلاثة في ضوء المعايير الصرفية

ويشتمل على المسائل التالية:

- (حِبْرَة) وبناء (فِعْل).
- (مُوق) بين أصالة الميم وزيادتها.
- نون (نبراس) بين الأصالة والزيادة.
- نون (نفرجة) بين الأصالة والزيادة.

- (حِبْرَة) وبناء (فِعْل):

من أبنية الثلاثي المجرد (فِعْل) بكسر الفاء والعين، واجتماع الكسرتين مكروه عند العرب، كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكهوا الكسرتين كما تكره الياءان؛ لذا قلَّ هذا البناء في كلامهم، وإلى هذا أشار ابن يعيش عند حديثه عن أوزان جمع الاسم الثلاثي المجرد بقوله: "فَأَمَّا (فِعْلٌ) بكسر الفاء والعين، فتكسيـرُه في القلَّة على (أَفْعَالٍ)، قالوا: (إِبِلٌ)، و(آبَالٌ)، و(إِطْلٌ)، و(آطَالٌ)، والإِطْلُ: الخاصِرَةُ، ولم يتجاوزوه إلى غيره، بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة، لقلته في كلامهم، ولم يتوسَّعوا فيه"^(١)، وأشار ابن عصفور إلى ضعف هذا البناء بقوله: "و(فِعْلٌ): ولم يجئ منه إلَّا (إِبِلٌ) خاصة، فيما زعم سيبويه، وحكى غيره (أتان إِبْدٌ) للوحشية، فأَمَّا (إِطْلٌ) فلا حجة فيه؛ لأنه المشهور فيه (إِطْلٌ) بسكون الطاء، فد(إِطْل) يمكن أن يكون مما أتبعَت الطاء فيه الهمزة للضرورة؛ لأنه لا يُحفظ إلَّا في الشعر، نحو قوله:

له إِطْلا ظبي وساقا نعامة^(٢)

وكذلك (حِبْرَة)، الأَفْصح والمشهور فيها إنما هو (حِبْرَة)، و(حِبْرَة) ضعيف"^(٣)، وذكر الرضي أيضًا أن بناء (فِعْل) قليل^(٤).

(١) ينظر شرح المفصل (٢٤١/٣).

(٢). هذا صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس يصف فيه فرسه وتمامه: وإرخاء سرحان وتقريب تنقل، في ديوانه (٥٥) برواية له أيطلا، وينظر الاقتضاب (٣٢٤/٢)، المقاصد الشافية (٢٦٤/٨)، شرح الأشموني (٤١١/٤)، وبلا نسبة في شرح المفصل (١٥٥ / ٤)، تمهيد القواعد (٤٨٥٥/١٠).

(٣) الممتع الكبير في التصريف (٥٣-٥٤).

(٤) ينظر شرح الشافية (٣٩/١).

تحدث ابن يعيش، وابن عصفور، والرضي هنا عن وزن (فِعِل) بكسر الفاء والعين، وقلّة هذا البناء في كلام العرب، و تحدث ابن عصفور عن تضعيف مجيء (حِبْرَة) بكسر الفاء والعين عليه، والأفصح فيه سكون العين، وقد أشار السيرافي، وناظر الجيش، والشاطبي إلى ما أشار إليه ابن عصفور^(١)، فذكروا أنّ المشهور في (إِطْل)، و(حِبْرَة) كسر الفاء وسكون العين، مستدلين بورود (إِطْل) في قول امرئ القيس السابق مكسور العين للضرورة، وورود (حِبْرَة) ساكن العين في قول الفرزدق:

ولست بسعدي على فيه حَبْرَة ولست بعدي حقيبتَه التمر^(٢)

وقد ذكر سيبويه هذا البناء، ولم يورد منه غير (إِطْل)، وذكر أنّه قليل، ولا يُعلم غيره في الأسماء والصفات؛ إذ يقول: "ويكون (فِعِلًا) في الاسم نحو: (إِطْل). وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره"^(٣)، وقال في موضع آخر: "وإنّما هو بمنزلة عربيّ ليس له ثانٍ في كلام العرب، نحو: (إِطْل)"^(٤)، وذكر ابن خالويه أنّه ليس في كلام العرب: اسم على (فِعِل) إلا ثمانية أسماء: إِطْل، وإِطْل، وبأسنانه حِبْرٌ، أي: صفرة، ولِعِب الصبيان جِلْخَ طَلِب، ووتدٌ، ولا أفعل ذاك أبد الإبد، ومن الصفات: امرأة بِلَز: ضخمة، والبليص: طائر، وذكر أنّ سيبويه لم يحك إلا حرفًا واحدًا، (إِطْل) وخذّه؛ لأنه

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه (١٤٠/٥)، تمهيد القواعد (٤٨٨٥/١٠)، المقاصد الشافية (٢٦٣/٨-٢٦٤).

(٢) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه برواية ولست بعدي ولست بسعدي (٢٧٢/١)، وينظر المقاصد الشافية (٢٦٤/٨)، وبلا نسبة في الكامل (٦٠٣/٢)، وشرح السيرافي (١٤٠/٥)، الاقتضاب (٣٢٤/٢).

(٣) الكتاب (٢٤٤/٤).

(٤) الكتاب (٢٣٥/٣)، (٥٧٤/٣).

بلا خلاف، والباقية مُختلفٌ فيهن^(١).

كذلك ذكر المرادي أنّ (فِعِل) يكون اسماً، نحو: (إِبل)، وصفة: نحو: أتان بلز - وهي السمينة - ولم يذكر سيبويه من هذا الوزن غير (إِبل)، وأما (بلز) فحكاه الأَخفش مخفف الزاي، وحكاه سيبويه مشدد الزاي، ويحتمل أن يكون ما حكاه الأَخفش مخففاً من المشدد، فلا يكون بناءً أصلياً، وزاد بعضهم: (حبرة) ولا أفعل ذلك أبد الأبد، وعيل - اسم بلد - ووتد وإطل ومشط ودبس وإثر، لغة في الوتد والإطل والمشط والدبس والأثر، وزاد غيره حَبِك لغة في الحُبْك^(٢)، وإلى هذا أشار الأشموني أيضاً^(٣).

ولم يذكر المبرد من هذا البناء سوى (إِبل وإِطِل)^(٤)، وزاد ابن جني والعكبري (بلز وإبد)^(٥)، وذكر ابن السراج، وابن الخباز (إِبل وبلِز) فقط^(٦)، وذكر ابن مالك بأنّه لم يوجد إلا في الأسماء لقلته^(٧).

وبعد أرى أنّ ابن عصفور وافق الصواب في تضعيفه لـ(حِبْرَة) بالكسر، وأنّ المشهور فيه سكون العين؛ لقلّة هذا البناء في كلامهم، لذلك نجدهم يخففون هذا البناء إلى (فِعِل) بسكون العين وهو فرع عن مكسور العين، وهذه لغة بكر بن وائل، وأُتأس من تميم يخففون مكسور العين ومضمومها بالتسكين، وهذا ما أشار إليه

(١) ليس في كلام العرب (٩٦)، وينظر الارتشاف (٣١/١-٣٢)، المزهر في علوم اللغة (٦/٢).

(٢) ينظر توضيح المقاصد (١٥١٥/٥).

(٣) ينظر شرح الألفية (٤١١/٤-٤١٢).

(٤) ينظر المقتضب (١٩٢/١).

(٥) ينظر المنصف (١٨/١)، اللباب (٢١٣/٢).

(٦) ينظر الأصول في النحو (١٨١/٣)، توجيه اللمع (٤٤٨/١).

(٧) ينظر إيجاز التعريف (٨/١).

سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والرضي، وأبو الفداء^(١)، واللغة الضعيفة يُحتج بها ومن يستعملها لا يكون مخطئاً لكلام العرب ولكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين.

معيار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أن اعتماد ابن عصفور في تضعيفه هنا قائم على قلة هذا البناء، وورده في الشعر ضرورة؛ للثقل الناتج من توالي كسرتين، وهو ما أشار إليه ابن يعيش، والرضي أيضاً، وجمع من العلماء، لذلك كان الفصح عندهم تخفيف العين بالتسكين، فالضعيف عندهم ما انحط عن درجة الفصح، والله تعالى أعلم بالصواب.

- (مؤق) بين زيادة الميم وأصالتها:

أهل اللغة مجمعون على أن المؤق والمأق: حرف العين مما يلي الأنف^(٢)، وفي (مؤق) أربع لغات: (مأق - مؤق - ماق - موق) مثل (معق)، فجمع (مأق): مواق، مثل: قواضٍ، وجمع (مؤق): مأق، مثل معاق^(٣)، وعلى ذلك فما وزن (مؤق) من الفعل، وهل ميمه أصلية أو زائدة؟ تحدث ابن عصفور عن ذلك قائلاً: "وأما (مؤق) فظاهره أنه (فعل) إلا أن ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من كلامهم كان أولى، فأما أبو الفتح فزعم أنه (فعل) في الأصل، ثم حُفِّف.... وتكون الياءان للنسب على حدّهما في (كُرسِيّ)، ويكون هذا مما رُفِضَ أصله؛ لأنه لم يُسمع مُثَقَّلًا قطّ، وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيفٌ عندي؛ لأنّ (كُرسِيًّا وبُخْتِيًّا) بُنِيَ على ياءِ النَّسَبِ، ولم يُستعملَا دونهما. فلا يُقال: (كُرسِيّ)، ولا (بُخْتِيّ)، فلذلك كُسِرَ الاسم عليهما، فقالوا: (كراسِيّ وبخاتيّ)، وأما (مؤق) فإنه

(١) ينظر الكتاب (١١٣/٤)، المقتضب (٢٥٥/١)، الأصول في النحو (١٥٨/٣)، شرح الشافية

(١/٣٩-٤٠)، الكناش في فني النحو والصرف (٣٨٧/١).

(٢) ينظر الصحاح مادة (مأق) (١٥٥٣/٤).

(٣) ينظر المسائل المشكّلة البغداديات (١١٩).

يُستعمل دون ياء، وكلّ ما تلحقه ياء النسب ولا تلزمانه لا يُكسّر عليهما؛ ألا تراهما يقولون: (أَحْمَرِيٌّ وَحُمُرٌ وَفَارِسِيٌّ وَفُرْسٌ)، فلو كان (مُوقٍ) على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: (مَاقٍ)، بل (أَمَاقٍ)، ك(قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ)، فإذا بَطَلَ هذا فينبغي أن يكون وزنه (مُفْعِلًا)، فيلحقَ بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوله من الثلاثي^(١).

تحدث ابن عصفور في نصه السابق عن وزن (مُوقٍ)، وخلاف النحاة في ميمها بين الأصالة والزيادة مضعفاً رأي ابن جني في كونها على (فعلِيّ) مشددة اللام، وعلى ذلك فللنحاة فيها مذهبان كالتالي:

المذهب الأول: يرى أصحابه أن الميم في (مُوقٍ) زائدة وأنّ وزنه (مُفْعِل)، وهو مذهب الفرّاء^(٢)، وابن السكّيت^(٣)، وهذا يؤخذ من خلال حديثهم عن ميم (مَاقٍ)؛ حيث يرى ابن السكّيت أنّ أصله (أَقِي)، وأنّ وزنه (مُفْعِل)، يقول: "وليس في ذوات الأربعة (مُفْعِل) بكسر العين إلا حرفان: مَاقِي العَيْن، ومَأْوِي الإِبِل؛ قال الفرّاء: سمعتها بالكسر، والكلام كلّهُ: (مُفْعِل) نحو: رَمَيْتُهُ مَرْمَى، ودَعَوْتُهُ مَدْعَى، وغَزَوْتُهُ مَغَزًّا"^(٤)، وتابعهما على ذلك ابن قتيبة فجعله (مُفْعِلًا)، وهو عنده نادر^(٥)، وابن خالويه^(٦)، وابن الأثير^(٧)، وهو عنده شاذ؛ وذلك لأنّ المعتل اللام مفتوح العين أبداً، فالفتح قياس متبع فيه، والكسر شاذ، وهو لغة فيه .

(١) الممتع الكبير في التصريف (٦٩-٧٠).

(٢) معاني القرآن (١٤٩/٢)، وينظر رأيه في إصلاح المنطق (٢٢٢)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب (٣١٣)، الارتشاف (٥٣/١)، المزهر في علوم اللغة (١٢/٢).

(٣) إصلاح المنطق (٢٢٢).

(٤) المصدر السابق .

(٥) أدب الكاتب (٣٦٨).

(٦) ليس في كلام العرب (١٠٨).

(٧) البديع في علم العربية (٤٦٩/٢).

وعلى هذا المذهب ابن عصفور أيضًا كما هو واضح من نصه السابق^(١)، كذلك ذكر الرعيني أنّ جعله على (مفعل) شذوذاً^(٢)، وجمعتهم إياه على (مآق) يؤيد - في ظاهره - زيادة الميم؛ لأنه (مفعل) وهو: جمع (مفعل) بكسر العين وفتحها.

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنّ الميم في (مؤق) أصلية، ووزنه (فعلّي) خفيفة الياء، وصار منقوصاً، وعليه الفارسي^(٣)، وابن جني، ووزنها عنده (فعلّي) والياء مشددة فخففت ورفض الأصل؛ إذ يقول: "وأما (مؤق) فظاهر أمره أنه (فعل) وفائت، وقد يجوز أن يكون مخففاً من (فعلّي)، كأنه في الأصل (مؤقي) بمعنى (مؤق)، وزيدت الياء لا للنسب، بل كزيادتها في (كرسي) وإن كانت في (كرسي) لازمة وفي (مؤقي) غير لازمة لقولهم فيه: (مؤق)، لكنها في (أحمري وأشقري) غير لازمة"^(٤).

وعليه الجوهريّ أيضًا وذلك من خلال حديثه عن (مآق)، فهو عنده (فعلّي) وليس بـ (مفعل)؛ لأنّ الميم من نفس الكلمة؛ وإنما زيدت في آخره الياء للإلحاق؛ فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به؛ لأنّ (فعلّي) بكسر اللام نادر، لا أخت لها، فألحق بـ (مفعل) فهذا جمعه على مآق، على التوهم، وقد غلط الجوهريّ مذهب ابن السكيت إن لم يحمل على هذا، أي: توهم زيادة الحرف الأصلي، وهو الميم في (مآقي) العين؛ فيكون (مفعلاً) توهمًا و (فعلّي) حقيقة^(٥).

وعليه ابن بريّ أيضًا، ولكنه يخالف الجوهريّ في كون الياء في (مآق) العين للإلحاق، بل يرى أنّها زائدة كزيادة الواو في (عرقوة) وهي الأكمة المستطيلة في

(١) الممتع الكبير في التصريف (٦٩-٧٠).

(٢) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر (٧٧).

(٣) المسائل البغداديات (١٢٢).

(٤) الخصائص (٢٠٥/٣-٢٠٦).

(٥) ينظر الصحاح (١٥٥٣/٤).

الأرض، وكما أنّ الياء في (عَرَقِي) وهو اسم جنس جمعي لـ(عَرَقُوة) ليست للإلحاق، كانت الياء في (مَأَقِي العين) كذلك^(١).

وردّ هذا المذهب الفارسي فنذكر أنّ الحكم بزيادة الميم غلط بين؛ وذلك أنّ هذه الميم هي فاء الفعل من (مؤق)، فإذا حُكِمَ بزيادتها جُعِلَ أصل الكلمة همزة وقافاً وياءً، أو همزة وقافاً وواوًا، ولا أعلم (أقوا) ولا (أقيا) بمحفوظ لهذا المعنى المسمى (مؤق)^(٢).

كذلك حكم ابن عصفور بضعفه، معترضًا على كلام ابن جني من كونه على (فعلِيّ) مشدد الياء؛ وذلك لأنّ (مؤق) يُستعمل دون ياء، وكلّ ما تلحقه ياء النسب ولا تُلزِمُه لا يُكسّر عليهما؛ فنقول في: أَحْمَرِيّ: حُمُرٌ، وفارِسِيّ: فُرُسٌ، فلو كان (مؤق) على ما زعم أبو الفتح لم يُقَلَّ في تكسيره: (مَأَقِي)، بل (أمَأَقِي)، كـ(قُقُل وأقفال)، فإذا بَطَلَّ هذا فينبغي أن يكون وزنه (مُفَعَلًا)، فيُلحَقَ بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثي^(٣)، فابن عصفور هنا حكم بزيادة الميم؛ لأنّ (فُعَلِيّ) غير موجود في كلام العرب، وصرفه إلى ما وجد بكلامهم وهو (مفعل) أولى.

وأرى أنّ الميم أصلية في (مؤق)، وأنّ وزنه (فُعَلِيّ) فالميم من نفس الكلمة، هذا وإن كان وزنه مع أصالة الميم نادرًا لذا ألحقوه بـ (مُفَعَلِيّ) وجمعه على مَأَقِي، على التوهّم، ويدلّ على أصالة الميم في الاشتقاق قولهم في معناه: مَيْق الصَّبِيّ، وامْتَأَقِي، والمَأَقَةُ، ونحو ذلك، وقد وَضَعَت معاجم القافية - فيما اطلّعت عليه منها - هذه

(١) ينظر رأيه في لسان العرب مادة (مَأَق) (٤٩٢/٨).

(٢) ينظر المسائل البغداديات (١٢٢).

(٣) ينظر الممتع الكبير في التصريف (٦٩-٧٠).

المادة في (م أ ق)^(١)، وبهذا يكون ابن عصفور جانب الصواب في تضعيفه كلام ابن جني.

معيار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أن ابن عصفور حكم بالضعف على أصالة الميم في (مؤق)؛ لعدم وجود (فعل) في أبنيتهم، وأنَّ حمله على الموجود أولى، كما أنَّه لم يسمع في جمعه (آماق)، والله تعالى أعلم بالصواب.

- نون (نبراس) بين الأصالة والزيادة:

الحرف إذا كان جعله زائداً يُوَدِّي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصلياً، قُضِيَ عليه بالزيادة؛ للدخول في الباب الأوسع؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول^(٢)، ومن هنا نتحدث عن نون نبراس، هل هي زائدة فيكون وزنها (نفعالاً)، أو أصلية فيكون وزنها (فعلال)؟ فنجد ابن يعيش حكم بزيادة الميم، حيث يقول: " وقالوا (نبراس) للمصباح، وهي (نفعال) من البرس، وهو القطن؛ لأنَّ المصباح يُتخذ منه"، أما ابن عصفور فقد ضعف كونها زائدة بقوله: "وزعم ابن جني أنَّ النون في (نبراس) زائدة، ووزنه (نفعال)، وجعله مشتقاً من البرس وهو القطن؛ لأنَّ الفتيل يُتخذ في الغالب من القطن، وذلك اشتقاقٌ ضعيف جداً، بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن"^(٣)، أما بالنسبة إلى الرضي فلم يتحدث عن كلمة (نبراس) لا من قريب ولا من بعيد.

تحدث ابن عصفور في نصه السابق عن وزن (نبراس)، وأن كون النون زائدة بدليل الاشتقاق ضعيف؛ لأنَّ الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن، وبذلك لا توجد

(١) ينظر الصحاح (٤/١٥٥٣)، لسان العرب (٨/٤٩٠)، القاموس المحيط (٣/٢٧٣)، تاج العروس (٢٦/٣٧١).

(٢) الممتع الكبير في التصريف (١٧٦).

(٣) المصدر السابق (١٧٦).

على كلامه علاقة بينهم لجعله مشتقاً منه، وهو بذلك عنده لم يكن مشتقاً من الثلاثي (برس)، بل من الرباعي، فالنون عنده أصلية؛ لأنَّ (فعال) غير موجود في كلام العرب، ولكن (فعلل فعال) موجود، ولنعرض كلام ابن جني، وبعض النحاة:

يقول ابن جني عن (نبراس): "وأما نون (نبراس) فقد ذهب إلى زيادتها، واشتق له من معنى البرس وهو القطن؛ لأن النبراس: المصباح، والفتيلة أبداً في غالب الأمر من قطن^(١)، وقال في موضع آخر: "وأما النبراس فيجوز أن يكون (فعالاً) من البرس، وهو القطن؛ لأن النبراس: المصباح، وفتيله من القطن"^(٢)، ووافق ابن يعيش ابن جني في كون النون زائدة^(٣).

وإذا ذهبنا إلى المعاجم نجد ابن منظور وضعها في مادة (ب ر س) إشارة إلى أنها ثلاثية بزيادة النون، وأنها مشتقة من البرس، وهو: القطن؛ لأنَّ الفتيلة إنما تكون - في الأغلب - من القطن^(٤)، وذكرها أيضاً في مادة (نبرس)، وقال: النَّبْرَاسُ: المِصْبَاح، وذكر أيضاً أنه ثلاثي مشتق من البرس الذي هو القطن^(٥)، وأجاز السخاوي أيضاً كون النون زائدة^(٦).

بيد أن ابن عصفور ذكر أنَّ النون في (نبراس) أصلية وليست زائدة، وأنَّ الاشتقاق هنا الذي هو دليل زيادتها ضعيف، فوزنها عنده (فعلل - فعال) من مجرد

(١) سر صناعة الإعراب (١/١٦٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٤٤٥)، وينظر تمهيد القواعد (٩/٤٨٢٧).

(٣) شرح الملوكي في التصريف (١٨٥).

(٤) اللسان مادة (برس) (١/٤٤٠).

(٥) اللسان مادة (نبرس) (٨/٧٤٥).

(٦) سفر السعادة وسفير الإفادة (٤٧٤-٤٧٥).

الرباعي^(١)، وذكر ابن الضائع أيضًا أن هذا الاشتقاق ضعيف؛ لأنَّ هذا الوزن على الزيادة غير موجود في كلام العرب، فضلًا عن قلة زيادة النون في أول الاسم، وهذا ما نقله عنه الشاطبي؛ إذ يقول: "وأجاز ابن جني في (النبراس) أن يكون (البرس)، وهو: القطن؛ لأن فتيله من قطن، قال ابن الضائع: وهذا الاشتقاق بعيد مع قلة زيادة النون أولًا في غير الفعل مع أن هذا البناء غير موجود"^(٢)، وذكر ناظر الجيش أنه ليس بكلامهم (نفعال)، وأنَّ ابن جني أثبت (نفعلاً) زاعماً أن (نبراساً) من هذا الباب، وأن وزنه (نفعال)^(٣)، ووضعها الزبيدي في مادة (نبرس)، والنون عنده أصلية؛ إذ يقول: "(النبراس) بالكسر: المصباح كما في الصحاح، والنون أصلية، وقال ابن جني: هو (نفعال) من البرس، وهو: القطن، والنون زائدة، قال شيخنا: وردَّه ابن عصفور بأنه اشتقاق ضعيف"^(٤).

وأرى أن نون نبراس أصلية كما ذهب ابن عصفور؛ لأنَّ (نفعال) غير موجود في كلام العرب، كما أنَّ الاشتقاق الذي هو دليل زيادتها ضعيف، مع قلة زيادة النون أولًا، فالنون أصلية، ووزنها (فعل فعلال) من مجرد الرباعي، بالإضافة إلى أن ابن جني لم يجزم قطعاً بزيادة النون كما هو واضح من نصه السابق، ولكنه أجاز أن يكون (النبراس) (نفعلاً) من البرس، كما أنه يسأل بعض المحدثين - وهو الدكتور مسعود بوبو - متعجبًا عن سرِّ زيادة النون قائلًا: "فما علّة زيادة النون إذا كان من البرس؟ وهل عرفت العربية حذف النون من الرباعي ابتداءً، أم هل يجوز أن تحذف النون من أي أصل يبقى ثلاثيته معنى يمكن قبوله، فنقول مثلاً: النبرس من القرس،

(١) الممتع الكبير في التصريف (١٧٦)، وينظر الارتشاف (٢٠٣/١).

(٢) المقاصد الشافية (٤٦٩/٨).

(٣) تمهيد القواعد (٤٨٢٧/٩).

(٤) تاج العروس (٥٣١/١٦).

والنُّمْرُقُ من المَرْقِ؟ وهما أشهر أصلين رباعيين في باب النُّون، كما أنَّه تساءل أيضاً عن السَّر في وضع (النَّبْرَاس) و (البُرْس) و (البَرَسَاء) بمعنى: ابن الإنسان بالنبضية في مادة (ب ر س) فهل يكون الإنسان من البُرْس؛ أي: القطن - أيضاً - أو ما الرابض بين هذه الكلمات الثلاث حتى توضع في أصل واحد؟ ، ثم ذكر أنَّ الأظهر أن يكون (النَّبْرَاس) معرباً من السرياني من فعل Nabreshe: ألْهَبَ وَأَصْرَمَ^(١)، وبهذا يكون ابن عصفور وافق الصواب في تضعيفه كلام ابن جني.

معيار الحكم بالتضعيف: مما سبق يتضح أنَّ ابن عصفور حكم بتضعيف زيادة النون؛ لعدم وجود بناء (نفعال) في كلام العرب، كما أنَّه ضعف الاشتقاق الذي هو دليل زيادتها، فيمكن على كلامه أن لا تكون هناك علاقة بين المصباح والقطن؛ لأنَّ فتيله يمكن أن يتخذ من غير القطن، والله تعالى أعلم بالصواب.

- نون (نفرجة) بين الأصالة والزيادة:

قد تزداد النُّون أولاً بغير اطراد في بعض الكلمات المعدودة، وهذه النون متى وقعت في كلمة، وتلك الكلمة على زنة الأصول قضي بأصالتها إلا أن يقوم على الزيادة دليل، وإن لم تكن الكلمة بها على زنة الأصول فهي فيها زائدة، ومن هنا كان حديثنا عن نون (نفرجة) بين الأصالة والزيادة، فنجد ابن يعيش قال بزيادتها عند حديثه عن زيادة النون؛ إذ يقول: "واعلم أنَّ النون تزداد أولاً، نحو: (نفرجة) للجبان الذي لا جلادة عنده، ولا صبر له، فهو قريب من معنى: رجل أفرج، وفرج، الذي لا يكتم السر، فكانت زائدة لما ذكرناه من الاشتقاق"^(٢)، بيد أنَّ ابن عصفور حكم على الاشتقاق الذي هو دليل زيادتها بالضعف، أما الرضي فلم يتحدث عن هذه الكلمة

(١) أثر الدخيل (٢٤٧-٢٤٨)، وينظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية (٢٨٣-٢٨٤)، غرائب اللغة العربية (١٢١).

(٢) شرح الملوكي في التصريف (١٨٤).

على ما طالعت من كتبه التي بين يدي، وفي هذا يقول ابن عصفور معلقاً على كلام ابن جني: "وكذلك قولهم: (نَفْرَجَةُ القلب)، وزنه عنده (نَفْعَلَةٌ)؛ لأنَّ النَّفْرَجَةَ: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم، واستدلَّ على ذلك بقول العرب: رَجُلٌ أَفْرَجٌ وَفَرَجٌ إذا كان لا يكتُم سرًّا، فجعل (نَفْرَجَةَ القلب) مشتقًّا منه؛ لأنَّ إفشاء السِّرِّ من قِلَّةِ الحزم، وهذا الاشتقاق أيضًا ضعيفٌ؛ لأنَّ إفشاء السِّرِّ ليس بقِلَّةِ حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم، وأيضًا فإنَّ الأفْرَجَ والفَرَجَ لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفْرَجَةَ القلب، فدلَّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق، فينبغي أن تجعل النون فيها أصليَّةً"^(١).

تحدث ابن عصفور في نصه السابق عن نون (نفرجة) مضعفاً الاشتقاق الذي هو دليل زيادتها، فالكلمة عنده من مجرد الرباعي، والنون أصلية، ولنذكر أولاً نص ابن جني، ثم معنى الكلمة في بعض المعاجم، يقول ابن جني: "قد زيدت النون أولاً في نحو: (نقوم، ونضرب) و(انفعل)، وبابه، وفي نحو: (نفرجة)، يقال: رجل نفرجة القلب، إذا كان غير ذي جلادة ولا حزم، وحدثنا أبو علي عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجل أفرج وفرج، وهو الذي لا يكتُم سرًّا، وهو أيضًا الذي يكشف عن فرجة، فقوله: "الذي لا يكتُم سرًّا" هو في معنى نفرجة، ومثاله (نفعلة)، قال الراجز:

نفرجة القلب قليل النيل ... يلقي عليه النيدلان بالليل^{(٢) (٣)}

(١) الممتع الكبير في التصريف (١٧٦-١٧٧).

(٢) البيت من السريع لحريث بن زيد الخيل في شرح شواهد الإيضاح (٦٢٣)، وبلا نسبة في المنصف (١٠٦/١)، ليس في كلام العرب (٨٧)، شرح التصريف للثمانيني (٢٤٢)، سفر السعادة وسفير الإفادة (٤٧٧/١)، رصف المباني (٣٣١).

(٣) سر صناعة الإعراب (٤٤٤/٢).

كذلك يرى ابن القطّاع زيادة النون^(١)، وذهب السخاوي أيضًا إلى ما ذهب إليه ابن جني من زيادة النون؛ إذ يقول: "نفرج: (نفعَل)، وهو الذي يكشف فرجه، ويقال: نفرجة أيضا عن أبي زيد، وإنما قلنا: إنه (نفعَل)، ولم نقل: إنه (فعلَل) مثل (زبرج)؛ لأن الاشتقاق دل على زيادة النون؛ لأنه من (الفرج)؛ لأن النون متى وقعت في كلمة، وتلك الكلمة على زنة الأصول قضي بأصالتها إلا أن يقوم على الزيادة دليل؛ وإن لم تكن الكلمة بها على زنة الأصول فهي فيها زائدة"^(٢).

ويؤيد ابن منظور ما ذهبوا إليه من خلال ما ذكره من معنى الكلمة في مادة (فرج): "رجل فرج: لا يزال ينكشف فرجه وفرج بالكسر فرجًا... ورجل أفرج الثنايا وأفلج الثنايا بمعنى واحد والأفرج: العظيم الأليتين لا تكادان تلتقيان، وهذا في الحبش. رجل أفرج وامرأة فرجاء: بيتنا الفرج... ورجل نفرج ونفرجة ونفراج ونفراجاء: ممدود ينكشف عند الحرب، ونفرج ونفرجة ونفرج ونفرجة: ضعيف جبان"^(٣).

أما من يرى أصالة النون مؤيدًا لابن عصفور فنجد المالقي عند حديثه عن النون المفردة فذكر أنّ من مواضعها: أن تكون في بنية الكلمة من لفظها، فتكون في الكلمة أولًا، ك (نفرجة)، وأنشد البيت السابق^(٤).

وإذا ذهبنا للمعاجم نجد الزبيدي يذكرها في مادة (ن ف ر ج)، ويرى أصالة النون؛ حيث يقول: "النفرج كزبرج والنفراج كسرداح والنفرجة، والنفراجة ونفراجاء كطرمساء معرفة بكسر الكُلّ: هو (الجبان) الضعيف كذا في الرباعي من (التهذيب)، عن ابن الأعرابي. وقيل: هو الذي لا جلادة له ولا حزم، وحكى ابن

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٢٤٥).

(٢) سفر السعادة وسفير الإفادة (١/٤٧٤-٤٧٥).

(٣) لسان العرب مادة (فرج) (٧/٣٣٨-٣٤٠).

(٤) ينظر رصف المباني (٣٣١).

الْقَطَاعُ : نَفْرَجٌ ، لِلجَبَانِ . وقال أبو زيد : رجل نَفْرَجٌ ونَفْرَجَاءُ : يَنْكَشِفُ فَرْجَهُ ، قيل :
نُونُهُ زَائِدَةٌ . قلت : ومال إليه أبو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ ، وَصَرَّحَ بِهِ أَهْلُ التَّصْرِيفِ ، وَاسْتَدَلَّ
ابْنُ جِنِّي بِقَوْلِ الْعَرَبِ : أَفْرَجٌ وَفَرْجٌ ، لِمَنْ لَا يَكْتُمُ سِرًّا ، فَنَفْرَجٌ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ إِفْشَاءَ
السِّرِّ مِنْ قِلَّةِ الْحَزْمِ . وَضَعَفَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ . وَقَدْ رَدَّ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ أَبُو الْحَسَنِ
بْنُ الصَّائِعِ ، وَالصَّوَابُ أَصَالَةُ النُّونِ ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ (١) .

كذلك نجد ناظر الجيش يذكر أنه ليس بكلامهم (نفعال)، وإن كان ابن جنى أثبتها زاعما أن نبراسا من هذا الباب؛ وأن وزنه نفعال؛ وكذلك أيضا: نفراج قد قيل: إنه نفعال (٢).

وأرى زيادة النون في (نفرجة) على ما ذهب إليه ابن جنى؛ لأن الاشتقاق دل على زيادة النون؛ لأنه من (الفرج)؛ لأن النون متى وقعت في كلمة، وتلك الكلمة على زنة الأصول قضي بأصالتها إلا أن يقوم على الزيادة دليل، والاشتقاق هنا دل على زيادة النون، فرجل نفرجة القلب: إذا كان غير ذي جلادة ولا حزم، ورجل أفرج وفرج: هو الذي لا يكتم سرا، وهو أيضا الذي يكشف عن فرجة، فقولنا: الذي لا يكتم سرا هو في معنى نفرجة (٣).

معييار الحكم بالضعف: مما سبق يتضح أن ابن عصفور حكم بضعف الاشتقاق الذي هو دليل على زيادة النون في (نفرجة)؛ لأنه يرى أن إفشاء السِّرِّ ليس بقلَّة حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم، وأيضًا فإنَّ الأفرجَ والفَرَجَ لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفرجة القلب، لذا حكم بأصالة النون، والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) تاج العروس مادة (ن ف ر ج) (٦/٢٤٩).

(٢) ينظر تمهيد القواعد (٩/٤٨٢٧).

(٣) ينظر سفر السعادة وسفير الإفادة (١/٤٧٤-٤٧٥).

المبحث الرابع: مواطن الاتفاق والاختلاف بين العلماء الثلاثة في الحكم بالضعف، وفي معايير الحكم بالضعف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مواطن الاتفاق:

من خلال دراسة المسائل السابقة نرى مواطن اتفق فيها العلماء الثلاثة،

ومنها:

- اتفقهم في تضعيف كون الهاء الثانية في (هناه) أصلية، مستندين في تضعيفهم إلى قلة باب (سلس)، وهو مما اتفقت فيه الفاء واللام، كما أنه لم يسمع فيه (هنه).
- اتفقهم على قلة بناء (فعل)، ولم ينص على تضعيفه سوى ابن عصفور؛ لقلته وعدم وروده في فصيح الكلام، أما ابن يعيش، والرضي فنصا على قلته؛ لأن اجتماع الكسرتين عندهم مكروه كاجتماع الياءين.
- اتفق ابن يعيش، والرضي على تضعيف أحد الأوجه الجائزة في إدغام مضارع (اقتتل) (يقتتل)، وهو الوجه الذي تسكن فيه القاف مع سكون أول المدغمين؛ لما فيه من اجتماع ساكنين، ولم يتحدث ابن عصفور إلا عن الأوجه الجائزة في الماضي.

المطلب الثاني: مواطن الاختلاف:

من خلال دراسة المسائل السابقة تبين لي أنّ العلماء الثلاثة يمكن أن يكون

الخلافاً بينهم في المسألة جوهرية، وممكن أن يكون الاختلاف فقط في التعبير باللفظ في عدم الموافقة، وقد يسكت أحدهم عن تضعيفه للرأي أو البناء الذي ضعفه الآخر، وذلك كالاتي:

- خالف ابن يعيش ابن عصفور في الحكم بزيادة النون في (نبراس)، وزيادتها في (نفرجة) بدليل الاشتقاق، بينما حكم ابن عصفور بأصالة النون في كل منهما،

مضعفًا الاشتقاق الذي هو دليل زيادتها، بالإضافة الى إنكاره وجود بناء (نفعال)، و(نفعله)، أما الرضي فلم يتحدث عنهما.

- اختلف ابن يعيش مع الرضي في (وئدا) بسكون التاء على لغة بني تميم للتخفيف، فأجاز ابن يعيش فيها الإدغام ، ولكن الإظهار فيها عنده أكثر؛ لئلا يلتبس بالمضاعف (ودّ)، بينما ذكر الرضي أنّ الإظهار فيها ضعيف؛ لالتقاء الساكنين، أما ابن عصفور فأجاز الأمرين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر.

- اختلف ابن يعيش مع ابن عصفور في إدغام الكسائي الفاء في الباء في (نخسف بهم) فحكم ابن يعيش على ذلك بالشذوذ، بينما ضعفه ابن عصفور؛ لأنه لم يسمع عن العرب إدغام الفاء في مقاربها إلا في قراءة الكسائي، كما أنه ضعيف في القياس؛ لإدغامه الأقوى في الأضعف، أما الرضي فقد ذكر القراءة دون الحكم عليها.

- اختلف ابن يعيش مع ابن عصفور، والرضي في التعبير عن عدم موافقة يونس في (لبيك) بأن الياء فيها مبدلة من الألف لما اتصلت بالضمير ك (لدى وإلى وعلى)، فضعفه ابن يعيش؛ لأنه قياس مع الفارق كما وضحت سابقًا بالمسألة، كما أنه سمع فيه (لبّ)، ولم يسمع (لبي)، وحكم ابن عصفور بفساده، وذكر الرضي أنه ليس بوجه.

- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضًا في إنكارهم على المبرد زيادة الهاء في غير السكت، فضعف كلامه ابن يعيش، ووصفه ابن عصفور بالزعم، أما الرضي فلم يتحدث عن إنكار المبرد لذلك.

- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضًا عن إنكار الوجه الذي تقلب فيه تاء (افتعل) مع الصاد والضاد من حروف الإطباق صاد أو ضاد وإدغامها، فنقول: (اصّبر) أو (اضّرب)، فضعفه ابن يعيش؛ لمخالفته الأصل والقياس الذي عليه إدغام المتقاربين من قلب الأول إلى الثاني لا الثاني إلى الأول، وحكم الرضي بشذوذه، وتحدث ابن عصفور

فقط عن الأوجه المحتملة فيه.

- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضاً عن إنكار مذهب الكوفيين في اشتقاق الاسم، فضعفه ابن يعيش؛ لأنه لم يسمع في تصريفات الكلمة (أوسمته)، ولا (وسيم)، ولا (أوسام)، وذكر الرضي أنه لا نظير له؛ إذ لا تحذف الفاء ويؤتى بهمزة الوصل، ولم يذكر ابن عصفور سوى اختياره لمذهب البصريين.
- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضاً عن إنكار مذهب الفراء، والأخفش في وزن (أشياء) أنه على (أفعاء)، فذكر ابن يعيش أن مذهب الفراء جيد لو أن عليه دليل، وأفسد ابن عصفور مذهبهما، وضعفه الرضي؛ لأنه لم يسمع فيها (شيء)، أيضاً حذف الهمزة فيه مخالف للقياس، ولم يسمع فيها أيضاً سوى تصغيرها على لفظها.
- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضاً عن قلب الواو الساكنة في (يوجل) عند بعض العرب ألفاً، فحكم بقلته ابن يعيش؛ وضعفه الرضي؛ لمخالفته لقواعدهم الكلية التي تجزم بقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها، وذكر ابن عصفور اللغات الواردة فيها فقط.
- اختلف تعبيرهم باللفظ أيضاً عن قلب ألف (حبل) ياء في الوقف، فحكم ابن يعيش بقلته، وضعفه الرضي؛ لقلّة هذه اللغة، وليست لأكثر العرب، أما ابن عصفور فتحدث فقط عن قلبها ياء دون الحكم عليها.
- انفرد ابن عصفور بالحديث عن تضعيف أصالة الميم في (مؤق)، وحكم بزيادة الميم؛ لأنّ (فعل) بناء غير موجود في كلام العرب.
- أيضاً انفرد ابن عصفور بتضعيف مذهب المازني القائل بفك الإدغام في (تحية)، حملاً لها على (أحيية)؛ لأنه قياس مع الفارق كما ذكرت سابقاً، ولم يتحدث ابن يعيش، والرضي إلا عن جواز الإدغام فيها فقط، ولم يتحدثوا عن مذهب المازني فيها.

نتائج البحث

الحمد لله على التمام وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد: فقد أتممت بعون الله وفضله هذا البحث، وخلصت إلى **هذه النتائج**:

أولاً: عرض البحث مفهوم الضعيف، وربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وأظهر مفهوم الضعيف في فكر النحويين.

ثانياً: أن الضعيف يمثل حقلاً لغوياً لا ينبغي إهداره إذا دعت الحاجة إليه، وإن كان هناك الأشهر والأفصح منه، فهو وجه غير مرفوض، ولكن تركه أولى من اعتماده؛ لرجاحة غيره عليه.

ثالثاً: أبرز العلماء الثلاثة قوتهم في تفنيد الحجج والتعليل لما يضعفونه من آراء وأبنية معتمدين في ذلك على معايير، وقواعد ثابتة لديهم.

رابعاً: يُعد احتكامهم إلى السماع أكثر معايير حكمهم بالضعف على الآراء والأبنية، يليه مخالفة القياس، وعدم وجود النظير، أيضاً قلة اللغة، أو عدم الاستناد إلى رواية موثوقة، وأحياناً قلة البناء أو عدم وجوده لديهم أصلاً.

خامساً: أكثر تضعيفات ابن عصفور جاءت في الأبنية، فالضعف عنده ناشئ غالباً من عدم وجود البناء في كلام العرب.

سادساً: كشف البحث أن اختلاف النحويين في أوزان بعض الكلمات قد يرجع إلى اختلافهم في أصل اشتقاقها، كما في كلمة (نبراس ونفرجة) عند ابن عصفور، وقد يرجع إلى القول بعدم وجود وزنها في لغة العرب، فقد أنكّر ابن عصفور (نفعال ونفعله).

سابعاً: جاء اختلافهم أحياناً في تضعيف لفظة، فنجد ابن يعيش مثلاً يحكم بزيادة النون في (نبراس ونفرجة)، في حين حكم ابن عصفور بأصالتها.

ثامناً: نسبتهم الضعيف إلى أصحابه تأسياً بمن سبقهم، ونسبتهم الآراء إلى أصحابها، إلا ما جاء في نسبة ابن يعيش إلى المبرد القول بإنكاره زيادة الهاء مضعفاً رأيه متأسياً بمن سبقه، في حين أثبت البحث أنّ المبرد لم ينكر زيادتها. وفي الختام أسأل الله تعالى أن ينفع به ناظره، وأن يرزقنا توفيقه وفضله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصر في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور/ طارق الجنابي، الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق د.أحمد محمد عبد الدايم - دار الكتب والوثائق القومية - مركز تحقيق التراث - ١٩٩٩م.
- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج للدكتور مسعود بوبو - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٨٢م.
- أدب الكاتب : تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق /محمد الدالي/ مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق /د. رجب عثمان، راجعه الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب /مكتبة الخانجي القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: تأليف برهان الدين بن قيم الجوزية، تحقيق د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي / الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م مكتبة أضواء السلف - الرياض .
- أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- اشتقاق اسماء الله الحسنى للزجاجي، تحقيق د/عبد الحسين المبارك - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م مؤسسة الرسالة - بيروت.

- إصلاح المنطق لابن السكيت : تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون/ الطبعة الرابعة ١٩٤٩ - دار المعارف - القاهرة .
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: تحقيق الدكتور/عبد الحسين الفتلي الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- إعراب القرآن وبيانه للأستاذ محي الدين درويش/دار ابن كثير ودار اليمامة بدمشق/ الطبعة السابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي - الطبعة الخامسة عشر - ٢٠٠٢م - الناشر: دار العلم للملايين - بيروت - لبنان .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد البطلانيوسي: تحقيق: الأستاذ/ مصطفى السقا، الدكتور/ حامد عبد المجيد - الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - ١٩٩٦م.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأبي جعفر الرعيني رسالة ماجستير للباحث عبد الله حامد النمري - جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الألفاظ السريانية في المعاجم العربية مؤلفه البطريرك أفرام الأول برصوم - ت المطران يوحنا إبراهيم - الطبعة الثالثة - حلب ١٩٨٤م.
- الأمالي لابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن عليّ بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي: تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي - الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري،
ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد -
طبع في: مطبعة السعادة - القاهرة - الطبعة الرابعة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى أفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - تأليف محمد محيي
الدين عبد الحميد / دار الطلائع ٢٠٠٩م. دار العلم - دمشق - مع دار العلوم -
بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق د/ حسن أحمد العثمان -
مؤسسة الريان - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٤٤م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : تحقيق د/ موسى بناي العليي /
مطبعة العاني - بغداد.
- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي / بدون طبعة .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود،
الشيخ علي محمد معوض، الدكتور زكريا عبد المجيد النوقي، الدكتور أحمد
النجولي الجمل ، قرطه الأستاذ الدكتور/ عبد الحي الفرماوي - الطبعة الأولى -
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد علي
الدين - بالطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - جامعة أم القرى .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/
محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - الناشر:
دار الفكر - القاهرة.
- البلغة إلى أصول اللغة لمحمد صديق حسن خان بهادر القنوجي رسالة ماجستير
للباحثة سهاد حمدان أحمد السامرائي - كلية التربية للبنات - جامعة تكريت
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : تأليف مجد الدين الفيروز آبادي ، تحقيق /محمد المصري - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م - دار سعد الدين - دمشق .
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تحقيق/ مجموعة كبيرة من المحققين - عدد الأجزاء (٤٠) جزءاً - الناشر: مطبعة حكومة الكويت.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري: تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الناشر: دار الفكر - دمشق .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري : تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان .
- التذليل والتكميل لأبي حيان :تحقيق د/ حسن هنداوي - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م - دار القلم - دمشق.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى: تحقيق/ محمد باسل عيون السود - الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م - الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان.
- التعريفات للشريف الجرجاني: تحقيق ودراسة/ محمد صديق المنشاوي-الناشر: دار الفضيلة - القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي: تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي - جامعة الملك سعود بالرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تفسير روح المعاني للألوسي/ صححه وعلق عليه السيد محمود شكري الألوسي/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان/ بدون طبعة.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: دراسة وتحقيق أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون أ. د/ جابر محمد البراجة - أ. د/ إبراهيم جمعة العجمي - أ. د/ جابر السيد المبارك - أ. د/ علي السنوسي محمد - أ. د/ محمد راغب نزال - الناشر: دار السلام بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخبّاز الموصلّي: دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب - الناشر: دار السلام - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي، المعروف بابن أم قاسم: تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عنى بتصحيحه أوتوبرتزل - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية - بيروت - لبنان ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي: تحقيق/ عبد الرازق المهدي/ دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان/ الطبعة الرابعة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي: تحقيق/ عبد السلام هارون - الطبعة الرابعة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة .

- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق/ محمد علي النجار - الناشر: المكتبة العلمية بالقاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط - الناشر: دار القلم - دمشق.
- ديوان امرئ القيس / شرحه عبد الرحمن المصطاوي/ الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م / دار المعرفة بيروت - لبنان .
- ديوان زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه/ حمدو طمّاس - الناشر: دار المعرفة - بيروت- الطبعة الثانية- ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الذيل والتكملة : تأليف أبي عبد الله محمد الأوسي المراكشي / تحقيق د/ إحسان عباس وآخرين / الطبعة الأولى ٢٠١٢ م دار الغرب الإسلامي - تونس .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي: تحقيق/ أحمد محمد الخراط - الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.
- رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلاني : تحقيق د/ علي محمد عمر / الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م مكتبة الخانجي - القاهرة .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق /شوقي ضيف - بدون طبعة - دار المعارف - مصر .
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني: تحقيق الدكتور/ حسن هندواوي- الطبعة الثانية - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م - الناشر: دار القلم - دمشق.

- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق د/محمد أحمد الدالي - قدم له د/ شاعر الفحام - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - دار صادر - بيروت.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - تأليف / محمد بن محمد مخلوف - بدون طبعة - المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٩هـ .
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، قدم له وعلق عليه د/محمد بن عبد المعطي، خرج شواهد ووضع فهارسه د/ أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري - دار الكيان - الرياض.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد - تحقيق / محمد الاناؤوط - أشرف على تحقيقه / عبد القادر الأناؤوط - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار ابن كثير - دمشق - بيروت .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق : د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / المكتبة الأزهرية للتراث / بدون طبعة .
- شرح ألفية ابن معط لأبي جعفر الرعيني السفر الأول / تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م/ رسالة دكتوراه في اللغة العربية وآدابها .
- شرح التسهيل للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ، الدكتور/ محمد بدوي المختون - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - الناشر: دار هجر - القاهرة .
- شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م - مكتبة الرشد - الرياض.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير): تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح - بدون طبعة .

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده للبغدادي، حققه/ محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري: تحقيق الدكتور/ نواف بن جزاء الحارثي - الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لابن بري، تحقيق د/عيد مصطفى درويش / مراجعة د/ محمد مهدي علام / الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني : إعداد / نصار بن محمد بن حسين حميد الدين / رسالة دكتوراه في النحو والصرف ١٤٢١هـ - ١٤٢٢هـ .
- شرح الكافية للرضي الأسترابادي: تحقيق/ يوسف حسن عمر - الطبعة الثانية - ١٩٩٦م - الناشر: جامعة قار يونس بنغازي .
- شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين محمد بن مالك الجياني الأندلسي: تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي: تحقيق/ أحمد حسن مهدي، علي سيد علي - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- شرح المفصل لابن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسة د/ إميل بديع يعقوب - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - المكتبة العربية بـ حلب.
- غرائب اللغة العربية لرفائيل نخلة اليسوعي - مطبعة الإحسان في حلب ١٩٥٤م.
- القاموس المحيط للفيروز ابادي / الطبعة الثالثة - المطبعة الأميرية ١٣٠١هـ .
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق / محمد أحمد الدالي - الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- كتاب الأفعال للسرقسطي، تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف، راجعه د/ محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الكتاب لسبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - دار الكتاب العربي - بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة - عني بتصحيحه / محمد شريف الدين يالنتقايا، ورفعت بيلكه الكليسي - الناشر/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، تحقيق د/ عدنان درويش، ومحمد المصري - الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- الكُنَاش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء الأيوبي : تحقيق د/ رياض بن حسن الخوّام - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري

- الجزء الأول: تحقيق/ غازي مختار طليمات - الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، الجزء الثاني: تحقيق/ د / عبد الأله نبهان - نفس الطبعة ودار النشر.
- لسان العرب لابن منظور: الدار العالمية للنشر - فرع القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
 - ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - مكة المكرمة.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان ابن جني: تحقيق/ علي النجدي ناصف، الدكتور/ عبد الحليم النجار، الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - الناشر: وزارة الأوقاف - لجنة إحياء كتب السنة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م - القاهرة.
 - المخصص لابن سيدة - بدون طبعة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرحه/ محمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم - منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
 - المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي: تحقيق الدكتور: حسن هندايي - الناشر: دار القلم - دمشق - دار المنارة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
 - المسائل المشكلة البغداديات لأبي علي الفارسي - تحقيق / صلاح الدين عبد الله الشنكاوي - بدون طبعة - مطبعة العاني - بغداد .
 - المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل: تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات - الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - الناشر - جامعة أم القرى .

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي - الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن للفراء: الناشر: عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- معجم الصحاح للجوهري، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الرابعة ١٩٩٠م - دار العلم - بيروت - لبنان.
- معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي : تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي . دار ومكتبة الهلال .
- معجم المؤلفين: تأليف/ عمر رضا كحالة - بدون طبعة - مؤسسة الرسالة - دمشق ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- المفتاح في الصرف للرجاني، تحقيق د/ علي توفيق الحمد - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني/ تم التحقيق بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز/ بدون طبعة.
- المفصل للزمخشري: تحقيق ودراسة الدكتور/ فخر صالح قدارة - الناشر: دار عمّار - عمان - الطبعة الأولى - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى: لمؤلفه/ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني - تحقيق / علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر - الناشر: دار السلام بالقاهرة- الطبعة الأولى - ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عزيمة - بدون طبعة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د/ فخر الدين قباوة- الطبعة الثامنة ١٩٩٦م- مكتبة لبنان ناشرون- بيروت- لبنان.
- المنصف لابن جني : تحقيق / إبراهيم مصطفى , وعبد الله أمين دار إحياء التراث القديم / الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي، تقديم وإشراف د/ رفيق العجم، تحقيق د/ علي دحروج، نقل النص الفارسي للعربية د/ عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية د/ جورج زيناتى- مكتبة لبنان ناشرون.
- النشر في القراءات العشر لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري: أشرف على تصحيحه الشيخ/ علي محمد الصباغ - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي: الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق/ أحمد شمس الدين - الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان: تحقيق الدكتور/ إحسان عباس - الناشر: دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.